الأمريكتان

١٢ – أمريكا الوسطى: الجهود المبذولة من أجل السلم

ألف – الحالة في السلفادور

المقرر المؤرخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ (الجلسة ٣١٧٢): بيان من الرئيس

في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قدَّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور[١]، أبلغ فيه المجلس بأن النزاع المسلح بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قد انتهى رسمياً في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، حسب التعديل الذي أُدخل على الجدول الزمني الخاص بتنفيذ اتفاقات السلم، الذي وافق الجانبان عليه بناءً على اقتراحه المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢[٢]، وقد سبق ذلك إضفاء الصبغة الشرعية على جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني كحزب سياسي. وذكر الأمين العام أن الطرفين التزما، بشكل عام، خلال الأسابيع السابقة، بتعهداتهما، حسبما أُبلغ بذلك أعضاء مجلس الأمن في تقارير غير رسمية. ولكنه شدَّد على أنه لا يزال يتعين تحقيق مزيد من التقدم من أجل تنفيذ عدد من أحكام اتفاقات السلم، تحت إشراف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، لا سيما برنامج النقل الفعلي لملكية الأراضي وبرنامج إعادة دمج المحاربين السابقين من كلا الجانبين في الحياة المدنية وبرنامج تحسين الإشراف الدولي الفعَّال على الأكاديمية الوطنية للأمن العام، وإنشاء الشرطة المدنية الوطنية مع الاستغناء عن الشرطة الوطنية الحالية، واستكمال التخفيض المزمع للقوات المسلحة وتركيز الخطط الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسلفادور في محفل المشاورات الاقتصادية والاجتماعية. ومن المهم أن يثابر كلا الطرفين والمجتمع الدولي في جهودهم لكفالة تنفيذ الأحكام الباقية لاتفاقات السِلم في مواعيدها. ودور اللجنة الوطنية لتعزيز السِلم دور رئيسي في هذا الصدد ويجب أن يدعمه كلا الطرفين. وستكون حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مسؤولتين باستمرار عن تشجيع الاستقرار السياسي وتهيئة المناخ الملائم للانفراج والمصالحة المشار إليهما في الاتفاقات، لا سيما في مناطق الصراع السابقة. ورأى الأمين العام أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية التي من المقرر أن تعقد في آذار/مارس ١٩٩٤ هي الخاتمة المنطقية لعملية السِلم كلها.

وفي الجلسة ٣١٧٢، المعقودة في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجَّه الرئيس (المغرب) انتباه أعضاء المجلس إلى عدة رسائل موجَّهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس. وبرسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣[٣]، أبلغ الأمين العام المجلس بالتدابير التي اتخذتها حكومة السلفادور لتنفيذ توصيات اللجنة المخصصة لتطهير القوات المسلحة التي تتعلق بوضع ١٠٢ من الضباط. وأشار إلى أنَّ التدابير المتخذة فيما يتعلق بـ ١٥ من أولئك الضباط لا تمتثل لتوصيات اللجنة المخصصة وهي بالتالي لا تمتثل لاتفاقات السلم. ولذلك فقد طلب من رئيس السلفادور اتخاذ الإجراء الواجب لتسوية أوضاع الضباط الـ ١٥. وبرسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣[٤]، أبلغ الأمين العام المجلس بأن حكومة السلفادور قد طلبت إلى الأمم المتحدة التحقق من الانتخابات العامة القادمة في السلفادور وأوصى بقبول ذلك الطلب. وبرسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣[٥]، أبلغ الأمين العام المجلس بأن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني لم تقم، بالرغم من تأكيداتها السابقة، بإتمام تدمير أسلحتها بحلول الموعد النهائي المتفق عليه وأنَّها بذلك لم تتقيد بعد بتعهداتها بموجب اتفاقات السلم[٦]،

وبعد ذلك أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس[٧]:

> يرحب مجلس الأمن مع الارتياح بالتقدم الكبير المحرَز حتى الآن في التنفيذ الكامل لاتفاقات السِلم للسلفادور، وبالتعاون الذي أبداه الطرفان لبلوغ هذا الهدف. ويحيط مجلس الأمن علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي يشير فيه إلى أنَّ النزاع المسلح بين

---

[١] S/25006.

[٢] الموقَّع عليه في مكسيكو في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢؛ وانظر S/23501، المرفق.

[٣] S/25078.

[٤] S/25241.

[٥] S/25200.

[٦] أفاد الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (S/25006) بأنه قد قُدمت قوائم بكميات وأنواع الأسلحة التي في حوزة الجبهة وتم جمعها في المناطق المحددة في المواعيد المحددة بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وبعد تحليل قامت به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، تم قبول هذه القوائم الجردية باعتبارها مرضية. وتضمنت القوائم تفاصيل الأسلحة المتطورة والسلاح الموجود خارج السلفادور. على أنَّه تعذّر، لأسباب فنية، الفراغ من التدمير بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر، إذ لم يتم حتى ذلك الوقت سوى تدمير ٥٠ في المائة من مخزون السلاح. ولا تزال العملية مستمرة تحت إشراف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ويُفترض أن تنتهي بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر. ويُفترض أن يتم الانتهاء من تدمير الأسلحة الموجودة خارج السلفادور في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

[٧] S/25257.

حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قد انتهى رسمياً في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ويشدِّد المجلس على هذا الحدث الذي يضع حداً لأكثر من عشر سنوات من النزاع المسلح.

ومع ذلك يعرب مجلس الأمن عن القلق للملاحظات التي أبداها الأمين العام في رسالته المؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ والموجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن، وهي الرسالة التي أفاد فيها عن حالة تنفيذ توصيات اللجنة المخصصة فيما يتعلق بتطهير القوات المسلحة للسلفادور، وعن القلق أساساً إزاء عدم تنفيذ هذه التوصيات حتى الآن تنفيذاً كاملاً على الرغم من التأكيدات التي سبق أن قدمتها حكومة السلفادور. ويعرب مجلس الأمن أيضاً عن القلق لما ورد في الرسالة المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ والموجَّهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن من أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، رغم التأكيدات التي سبق أن قدمتها، لم تنجز تدمير أسلحتها بحلول الموعد النهائي المتفق عليه وبالتالي لم تفِ تماماً بالتزاماتها وفقاً لاتفاقات السِلم.

ويشدد مجلس الأمن، في هذا الصدد، على الطابع الرسمي للتعهدات التي التزم بها كل طرف عند التوقيع على اتفاقات السلم، وهو يؤكد من جديد التزام هذين الطرفين بالتقيد التام وفي الوقت المناسب بهذه التعهدات.

ويرحب المجلس مع الارتياح بقرار حكومة السلفادور أن تطلب من الأمم المتحدة التحقق من الانتخابات العامة المقبلة وبما اعتزمه الأمين العام، كما ورد في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، من توصية مجلس الأمن بقبول هذا الالتماس.

ويحث مجلس الأمن الطرفين بقوة على مواصلة التصميم على إنجاز عملية إقرار السِلم والمصالحة الوطنية في السلفادور، وكذلك على مواصلة التعاون مع الأمين العام في الجهود التي يبذلها لكفالة التنفيذ الكامل لاتفاقات السِلم. ولهذا الغرض سيتابع المجلس عن كثب تقدم هذه الجهود وما تسفر عنه من نتائج.

المقرر المؤرخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣ (الجلسة ٣١٨٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣١٨٥، المعقودة في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون ''أمريكا الوسطى: الجهود المبذولة من أجل السلم''. وبعد إقرار جدول الأعمال، أدلى الرئيس (نيوزيلندا) بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس[٨]:

يرحب مجلس الأمن بالجهود التي بذلت في الآونة الأخيرة من أجل تطبيق اتفاقات السِلم في السلفادور على الوجه التام، ويعترف بما أبدته حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من إحساس بالمسؤولية وتعاون لتحقيق هذا الهدف.

وفي هذا السياق، يرحب مجلس الأمن بتقديم تقرير لجنة الكشف عن الحقيقة وتوصياتها الرامية إلى منع تكرار أعمال العنف التي ارتكبت خلال الاثني عشر عاماً من المواجهة المسلحة، وإلى إيجاد الثقة في التغيرات الإيجابية التي نجمت عن عملية إقرار السِلم، وتشجيع المصالحة الوطنية.

ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة امتثال الطرفين، وفقاً لاتفاقات السِلم للتوصيات الواردة في تقرير لجنة الكشف عن الحقيقة ولجميع الالتزامات الأخرى التي لا يزال يتعين تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك فإنَّه يطلب إلى المجتمع السلفادوري مواصلة التصرف بروح المسؤولية التي أبداها طوال هذه العملية، بما يسهم في تعزيز السِلم الداخلي والحفاظ على مناخ حقيقي ودائم من الوئام الوطني.

ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى إبقائه على عِلم فيما يتعلق بتنفيذ الطرفين لما تبقى من التزامات، ويكرر التأكيد على أنَّه سيواصل عن كثب متابعة تطور عملية إقرار السِلم في السلفادور وإنَّه على استعداد لمساعدة الطرفين، حسب الاقتضاء، في إنجاز تلك العملية بنجاح.

المقرر المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٢٣): القرار ٨٣٢ (١٩٩٣)

في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٧٩١ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، قدَّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن جميع جوانب عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور[٩]. ووصف التقرير أيضاً حالة تنفيذ اتفاقات السِلم من جانب حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني.

وأكد الأمين العام في التقرير أن التنفيذ الذي طال تأخره لتوصيات اللجنة المخصصة بشأن تطهير القوات المسلحة في طريقه الآن إلى الإنجاز، على النحو الذي أبلغه للمجلس في رسالته المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣[١٠]. وأفاد أيضاً بأن قيام لجنة تقصي الحقائق، التي كان عليها أن تحقق في أعمال العنف الخطيرة التي ارتكبت منذ عام ١٩٨٠، بإصدار تقريرها في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣ أدى إلى ظهور مواقف متطرفة وتصاعد التوتر بحيث قوبل ما انتهت إليه اللجنة من نتائج وتوصيات بالرفض من جانب القيادة العليا للقوات المسلحة، ورئيس المحكمة العليا، ومسؤولين حكوميين من ذوي المراكز الرفيعة، وبعض الزعماء السياسيين، فضلاً عن قطاعات من وسائط الإعلام. وعلت نبرة الانتقاد للأمم المتحدة وتجدّد نشر التهديدات الموجهة إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة من مصادر مجهولة. وأعلن رئيس السلفادور استعداده للامتثال بصورة دقيقة لتوصيات اللجنة التي تقع ضمن

---

[٨] S/25427.

[٩] S/25812 و Add.1 إلى Add.3.

[١٠] S/25516.

اختصاصه وتكون متمشية مع الدستور ومتوافقة مع اتفاقات السِلم وتسهم في تحقيق المصالحة الوطنية. وفي نفس الوقت، اتهم متحدث باسم الحكومة اللجنة بأنها تجاوزت ولايتها. وقالت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، من جانبها، إنَّها وإن كان لها عدد من التحفظات على تقرير اللجنة فإنَّها تقبل التوصيات الواردة فيه في مجملها. وفي ضوء رد الفعل هذا، أصدر الأمين العام تعليمات بإجراء تحليل تفصيلي لتوصيات اللجنة وللتدابير المطلوبة لتنفيذها. وقال إنَّه سيرسل ذلك التحليل[١١] قريباً إلى الحكومة وإلى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وإلى اللجنة الوطنية لتعزيز السلم. وأضاف قائلاً إنَّ إبداء كلا الطرفين روح القيادة أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد.

وذكر الأمين العام أنَّه بعد مرور ١٦ شهراً على سريان وقف إطلاق النار، أحرزت عملية السِلم في السلفادور تقدماً هاماً وهي ماضية في طريقها. ومن منجزاتها الاحترام الكامل من جانب الطرفين لوقف إطلاق النار لفترة طويلة الأمد، والاحتفال بالنهاية الرسمية للنزاع المسلح في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وتحويل جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من حركة مسلحة إلى حزب سياسي. وقد صحب هذا النجاح إحراز تقدم هام نحو تحقيق الأهداف الرئيسية الأخرى — وهي توطيد السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وبدء إنشاء قوة شرطة مدنية، وإعادة توحيد المجتمع السلفادوري وإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات الوطنية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

ولم يكن طريق المصالحة الوطنية خالياً من الصعوبات، ومع ذلك تمثلت الصفة الغالبة لعملية السِلم السلفادورية في أنَّها لا رجعة فيها. ويجب أن يضاعف الجانبان جهودهما للتعجيل ببرنامج نقل ملكية الأراضي، الذي يمضي بوتيرة بطيئة ويواجه صعوبات مالية شديدة، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية، وإنشاء الشرطة المدنية الوطنية، مع التصفية التدريجية المقابلة للشرطة الوطنية الحالية، واسترداد الأسلحة الهجومية، التي لا يزال عدد كبير منها في أيد غير مأذون لها بحملها.

وأكد الأمين العام أن اختتام العملية السلمية بنجاح لا يمكن أن يتحقق إلَّا إذا تم توفير التمويل اللازم. وقال إنَّ هناك برنامجين يفتقران إلى الدعم المالي وهما المتعلقان بالأرض وبقوة الشرطة الجديدة، على أنَّ هذين البرنامجين أساسيان لاتفاقات السِلم ويقتضيان استجابة عاجلة من المجتمع الدولي ومن الحكومة على حد سواء.

وأعرب الأمين العام عن اعتقاده بأن الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ١٩٩٤ من المرجح أن تكون تتويجاً لعملية السِلم بأكملها. وقال إنَّ السِلم لن يتعزز في السلفادور إلَّا من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي أعقاب طلب حكومة السلفادور أن تراقب الأمم المتحدة الانتخابات، وتوقعاً لقبول المجلس ذلك الطلب، أوفد الأمين العام بعثة إلى السلفادور في نيسان/أبريل لتقييم الاحتياجات. وأوصى، استناداً إلى استنتاجات البعثة، بأن يعمد المجلس إلى توسيع نطاق ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لتشمل مراقبة العملية الانتخابية وأن يأذن بأن تضاف إلى البعثة شعبة انتخابية[١٢]. وأوصى أيضاً بأن يجدد المجلس ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وقال إنَّه يعتزم أن يوصي، بحلول ذلك التاريخ، بتجديد إضافي لولاية البعثة لتمكينها من إتمام تحققها من الانتخابات والبقاء في السلفادور لفترة انتقالية قصيرة بعد ذلك مباشرة.

وفي الجلسة ٣٢٢٣، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجَّه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة[١٣].

وأيد ممثل إسبانيا، متحدثاً قبل التصويت، توصيات الأمين العام، لا سيما إضافة شعبة انتخابية إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وقال إنَّ الأمم المتحدة بإمكانها أن تتابع عن كثب وتساعد العملية الانتخابية في مجملها إلى ما بعد الانتخابات المقرر إجراؤها في آذار/مارس ١٩٩٤. وما يجري تنفيذه في السلفادور هو ما أسماه الأمين العام في خطته للسلام ''بناء السلام بعد انتهاء الصراعات''، وهو ما ينطوي على تعزيز المؤسسات الحكومية وإعادة الإعمار على الصعيد الوطني. وهذا لا يتطلب التزاماً من جانب الأطراف المعنية فحسب، بل يتطلب أيضاً مساعدة نشطة ومتواصلة من جانب المجتمع الدولي. وستواصل إسبانيا، من جانبها، دعم عملية السلم، فردياً وجماعياً على حد سواء، مع أصدقاء الأمين العام الآخرين[١٤].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٣٢ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩،

وإذ يشير أيضاً إلى قراراته ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩١، و ٧١٤ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، و ٧٢٩ (١٩٩٢) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، و ٧٨٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩١ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢،

وقد درس تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ و ٢٤ و ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٣،

---

[١١] S/25812/Add.3.

[١٢] انظر أيضاً S/25812/Add.1.

[١٣] S/25851.

[١٤] S/PV.3223، الصفحات ٢ إلى ٧.

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل دعم التنفيذ الكامل للاتفاقات الموقَّعة من قِبَل حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بهدف إعادة إقرار السِلم وتشجيع المصالحة في السلفادور،

وإذ يرحب بالملاحظة التي أبداها الأمين العام بأنَّه بعد انقضاء ستة عشر شهراً على وقف إطلاق النار، أحرزت عملية السِلم في السلفادور تقدماً كبيراً وتسير في طريقها المرسوم، كما أُحرز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الرئيسية الأخرى لاتفاقات السلم،

وإذ يؤكد أنَّه يتعين على الطرفين أن يبذلا جهوداً تتسم بالتصميم لضمان ألَّا تصبح المشاكل المتبقية عقبات أمام استمرار الوفاء بتعهداتهما،

وإذ يلاحظ أن حكومة السلفادور قد طلبت من الأمم المتحدة أن تتحقق من الانتخابات العامة المقبلة المقرر إجراؤها في آذار/مارس ١٩٩٤، وأن الأمين العام قد أوصى بالموافقة على ذلك الطلب،

وإذ يشدد على ضرورة أن يستمر، في عملية حفظ السِلم هذه كما في عمليات حفظ السِلم الأخرى، رصد النفقات رصداً دقيقاً خلال هذه الفترة التي يتزايد فيها الطلب على موارد حفظ السلم،

١ – *يوافق* على تقرير الأمين العام؛

٢ – *يرحب* بمواصلة قيام الأمين العام بتكييف أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وقوامها، آخذاً في الحسبان التقدم المحرَز في تنفيذ عملية السلم؛

٣ – *يقرر*، استناداً إلى تقرير الأمين العام ووفقاً لأحكام القرار ٦٩٣ (١٩٩١)، توسيع نطاق ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بحيث تشمل مراقبة العملية الانتخابية التي من المقرر أن تختتم بإجراء الانتخابات العامة في السلفادور في آذار/مارس ١٩٩٤، ويطلب إلى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن؛

٤ – *يقرر أيضاً* تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، الموسَّعة وفقاً لهذا القرار، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ واستعراضها حينئذٍ على أساس التوصيات التي سيقدمها الأمين العام؛

٥ – *يؤيد* رأي الأمين العام الوارد في رسالته المؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الموجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن والذي مفاده أنَّ الانتخابات العامة التي ستجرى في آذار/مارس ١٩٩٤ ينبغي أن تشكِّل التتويج المنطقي لكامل عملية السِلم في السلفادور؛

٦ – *يحث* حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على أن تتقيدا بجميع الالتزامات التي أخذتاها على عاتقهما بموجب اتفاقات السِلم وأن تنفذاها بالكامل، بما في ذلك، في جملة أمور، الالتزامات المتعلقة بنقل ملكية الأراضي، وإعادة دمج المقاتلين السابقين وجرحى الحرب في الحياة المدنية، ووَزْع الشرطة المدنية الوطنية، والاستغناء التدريجي عن الشرطة الوطنية، وتوصيات اللجنة المخصصة المعنية بتطهير القوات المسلحة ولجنة تقصي الحقائق؛

٧ – *يعيد* تأكيد دعمه لقيام الأمين العام باستخدام مساعيه الحميدة في عملية السِلم في السلفادور؛

٨ – *يطلب* إلى كلا الطرفين أن يتعاونا تعاوناً كاملاً مع الممثل الخاص للأمين العام وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في مهمتهما المتمثلة في مساعدة الطرفين على تنفيذ التزاماتهما والتحقق من ذلك ويطلب من الطرفين مواصلة ممارسة أقصى قدر من التعقل وضبط النفس، وعلى الأخص في مناطق الصراع السابقة، بغية تعزيز عملية المصالحة الوطنية؛

٩ – *يحث* جميع الدول، وكذلك المؤسسات الدولية في ميداني التنمية والتمويل، على المساهمة بسخاء في دعم تنفيذ اتفاقات السِلم وترسيخ دعائم السِلم في السلفادور؛

١٠ – *يطلب* إلى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على عِلم تام بما يجدّ من تطورات في عملية السِلم في السلفادور وأن يقدم تقريراً عن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور قبل انتهاء فترة الولاية الجديدة على أكثر تقدير؛

١١ – *يقرر* أن يبقي المسألة قيد نظره.

وشدَّدت ممثلة الولايات المتحدة، متكلمة بعد التصويت، على أنَّ نمو الديمقراطية يحسّن أمن الجميع، وقالت إنَّها تؤيد بقوة القرار الذي يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ويوسِّعها لكي تشمل الإشراف على الانتخابات المقبلة في السلفادور. وحثت كلا الجانبين على أن ينفذا بالكامل التزاماتهما بموجب الاتفاقات وأشارت في هذا الصدد إلى أهمية الامتثال للأحكام المتعلقة بالتخلص من الأسلحة على النحو الصحيح. وأكدت مجدداً في ختام كلمتها التزام بلدها بمساعدة شعب السلفادور على توطيد السِلم الذي حققه ودعت الآخرين إلى التعهد أيضاً بتقديم المساعدة[١٥].

وأشار ممثل فرنسا إلى أنَّ الانتخابات من المرجح أن تمثل تتويجاً لعملية السِلم بأكملها، ودعا الطرفين إلى مواصلة التعاون من أجل كفالة أن يفضي اتفاق السِلم إلى نجاح كامل، أي إعادة الديمقراطية. وقال إنَّ من الجوهري في هذا الصدد تنفيذ عدد من التدابير تنفيذاً كاملاً وبأقصى سرعة ممكنة، ومن قبيل هذه التدابير برنامج نقل ملكية الأراضي، وإعادة إدماج المحاربين السابقين في الحياة المدنية، وإحلال الشرطة الجديدة محل الشرطة الوطنية الحالية، وتدمير الأسلحة، وتنفيذ توصيات اللجنة المخصصة واللجنة المعنية بتقصي الحقائق[١٦].

ورحب ممثل فنزويلا، بوصفه أحد أعضاء مجموعة أصدقاء الأمين العام، بتمديد تعاون الأمم المتحدة إلى حين إتمام العملية الانتخابية في آذار/مارس ١٩٩٤. وشدَّد على أن المصالحة الوطنية ستتطلب التعاون الكامل من جانب الطرفين

---

[١٥] المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

[١٦] المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٠.

وامتثالهما للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية للالتزامات التي تعهدا بها بموجب اتفاقات السِلم، والمبينة بوضوح في الفقرة ٦ من منطوق القرار ٨٣٢ (١٩٩٣). وقال إن السِلم سيتطلب أيضاً دعماً سخياً من البلدان الصديقة والمنظمات الدولية لعملية إعادة بناء البلد اقتصادياً[١٧].

المقرر المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٣٦): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن[١٨]، أبلغ الأمين العام المجلس بتطورات تتعلق باكتشاف مخبأ للأسلحة في ماناغوا يوم ٢٣ أيار/مايو. وبناءً على دعوة من حكومة نيكاراغوا، سافر يوم ٢٩ أيار/مايو إلى ماناغوا الممثل الخاص للأمين العام في السلفادور بصحبة عدد من أعضاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور للمساعدة في التخلص من الأسلحة وفي التحقيق الذي بدأته سلطات نيكاراغوا. وأثبتت الشواهد التي جمعت حتى ذلك الحين، مع الاعتراف الصريح من قيادة التنظيم المسؤول في الجبهة، أنَّ الأسلحة كانت ملكاً لهذا التنظيم، وأنَّ بعض أعضائه شاركوا في صيانتها. وقد قدَّم قادة هذا التنظيم التابع للجبهة معلومات عن وجود مستودعات سرية أخرى في نيكاراغوا بها كميات كبيرة من الأسلحة. وهناك أخصائيون من البعثة يعملون مع فريق من نيكاراغوا لفرز المعدات العسكرية الموجودة في هذه المستودعات والتخلص منها.

وأكد الأمين العام أن استمرار وجود مستودعات سرية للأسلحة، أيًّا كانت أسبابه، هو مدعاة للقلق البالغ، وأنَّ عدم إدخال هذه الأسلحة في القائمة النهائية التي قدمتها الجبهة إلى البعثة يثير أسئلة خطيرة تتعلق بالثقة والأمانة. غير أنَّه أشار بارتياح إلى أنَّ الجبهة تتعاون مع البعثة من أجل العثور على مخابئ الأسلحة التي من المحتمل أن تكون باقية في السلفادور وإزالتها وأن الجبهة وافقت على تدمير الأسلحة المتقدمة المتبقية الأخيرة في السلفادور يوم ٤ حزيران/يونيه، وهو ما تقرر أن يكون في موعد يتفق مع امتثال الحكومة الكامل لتوصية اللجنة المخصصة، أي في نهاية حزيران/يونيه.

وفي الجلسة ٣٢٣٦، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن الرسالة في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، أدلى الرئيس (إسبانيا) بالبيان التالي، باسم المجلس[١٩]:

يحيط مجلس الأمن علماً مع القلق برسالة الأمين العام المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بشأن وجود مخبأ للأسلحة في نيكاراغوا تملكه جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، اكتشف في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٣.

ويعتبر مجلس الأمن أن الاحتفاظ بمستودعات سرية للأسلحة يمثل أخطر انتهاك ارتكب حتى الآن للالتزامات التي جرى التعهد بها بموجب اتفاقات السِلم الموقَّعة في مدينة مكسيكو في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ويتفق مع الأمين العام في أن هذا الأمر مدعاة لقلق خطير.

ويكرِّر مجلس الأمن تأكيد طلبه بالامتثال لاتفاقات المكسيك امتثالاً كاملاً وسريعاً. وفي هذا الصدد، يحث المجلس مرة أخرى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على الوفاء التام للالتزام الذي تعهدت به بتقديم قائمة كاملة بأسلحتها وذخائرها، داخل السلفادور وخارجها، وتسليمها وفقاً لأحكام اتفاقات السلم، ومواصلة التعاون في هذا الصدد مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

ويحيط مجلس الأمن علماً مع الارتياح بتعاون حكومة نيكاراغوا في تحديد العتاد الحربي والتخلص منه.

ويتوقع مجلس الأمن أن تواصل الأطراف في اتفاقات السِلم بذل جهودها من أجل إكمال عملية السِلم وتحقيق المصالحة الوطنية في السلفادور.

المقرر المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣: رسالة موجَّهة من الرئيس إلى الأمين العام

في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، قدَّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً آخر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور[٢٠]، بخصوص اكتشاف وجود مخزونات غير مشروعة للأسلحة، في مواقع داخل السلفادور وخارجها، تمتلكها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وذكر الأمين العام أنَّه بذل، منذ اكتشاف أول مخبأ غير مشروع للأسلحة في ماناغوا في ٢٣ أيار/مايو، جهوداً متواصلة على نحو مباشر أو من خلال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور للتثبت من الحقائق، والتأكد من أن جميع المخابئ السرية المتبقية قد أعلن عنها للبعثة وأن محتوياتها قد دُمرت، وكي يحد من المضاعفات التي تلحق بعملية السِلم من جراء هذا الانتهاك الشديد الخطر لاتفاقات السِلم. وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وجَّه رسالة إلى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، أعرب فيها من بين أمور أخرى، عن أسفه إذ علم أنَّ قائمة الأسلحة النهائية التي عرضتها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور كانت غير دقيقة على نحو فاضح، وحث جبهة فارابوندو مارتي على أن تتخذ إجراءات لكفالة تعيين مواقع جميع مخابئ الأسلحة في السلفادور وفي البلدان المجاورة وإتلاف محتوياتها، وأن تسلِّم بنفس الطريقة أيَّة أسلحة لا تزال في حوزة المتطرفين من أعضاء الجبهة إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور من أجل إتلافها. وأبلغته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، رداً على رسالته، بأنَّها ستتعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في تعيين مواقع جميع أسلحتها المتبقية وتدميرها في غضون

---

[١٧] المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

[١٨] S/25901.

[١٩] S/25929.

[٢٠] S/26005.

فترة ٤٥ يوماً بدءًا من ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أي بحلول ٤ آب/أغسطس[٢١].

وأبلغ الأمين العام المجلس أيضاً بأنه تلقى، في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، رسالة من رئيس السلفادور قال فيها، ضمن جملة أمور، إنَّ مسلك الجبهة، يُعد، بالإضافة إلى كونه انتهاكاً للالتزامات التي التزمت بها، انتهاكاً للنص الدستوري الذي يحظر وجود جماعات مسلحة وإنَّ ذلك المسلك قد يكون بالتالي داعياً لحل الجبهة كحزب سياسي. وأعرب الرئيس عن اعتقاده بأنَّ خطورة الانتهاك الذي اقترفته الجبهة يبرر إصدار مجلس الأمن لقرار بهذا الصدد.

وذكر الأمين العام كذلك أنَّه لا يمكن أن تكون هناك مبالغة في التعبير عن خطورة الحالة. فهي تثير تساؤلات بشأن إمكانية الثقة في الآخرين، بل ومن الممكن أن تقوِّض عملية السِلم على نحو خطير. إلَّا أنَّ إلغاء مركز الجبهة كحزب سياسي أو تعليقه يمكن، حسبما رأى، أن يوجه ضربة شديدة على عملية السِلم. إذ أن تحويل الجبهة إلى حزب سياسي وإدماج أعضائها بشكل كامل في حياة البلد المدنية والسياسية والمؤسسية يمثلان الجوهر الحقيقي لاتفاقات السِلم. ومن المحتم، بالمثل، تحاشي تعطيل العملية الانتخابية، التي يلزم أن تُتاح فيها للجبهة كل الفرص للاشتراك. ومع ترحيب الأمين العام بقبول الجبهة لمسؤوليتها عن الأحداث وبتعاونها التام في التحقيق، فإنَّه قال إن على الجبهة أن تظهر مجدداً التزامها بعملية السِلم وإن الثقة لن تسترد بالكامل إلَّا إذا أفصحت الجبهة، حسبما وعدت، إفصاحاً تاماً عن حيازاتها من الأسلحة والذخيرة وإذا دمرت هذه الأسلحة والذخيرة تدميراً في الوقت المعيَّن لذلك. واختتم الأمين العام تقريره بقوله إنَّ عدم السماح لحادث من هذا النوع بحرف مسار تنفيذ اتفاقات السِلم يُعد مؤشراً دالاً على قوة عملية السِلم وعدم قابليتها للتراجع، كما يُعد مأثرة تُحسب للطرفين معاً.

وبرسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣[٢٢]، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

> أتشرف بإبلاغكم بأن أعضاء مجلس الأمن قد أحاطوا علماً مع التقدير بتقريركم المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بشأن ما اكتشف مؤخراً في مواقع بداخل السلفادور وخارجها، من مخزونات غير مشروعة للأسلحة تمتلكها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني.
>
> ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم المستمر بشأن هذا الانتهاك الخطير لاتفاقات السلم، ويوافقون على رأيكم أنَّ الاحتفاظ بمخزونات سرية للأسلحة من جانب الجبهة قد أثار مسائل تتصل بالثقة والمسؤولية، وأنَّ خطورة هذا الوضع لا يمكن المغالاة في تأكيدها.
>
> وأعضاء مجلس الأمن يكررون وجهة نظرهم القائلة بأنَّه ينبغي لكل من الطرفين أن يتقيد تقيداً تاماً بما عليه من التزامات بموجب اتفاقات السلم، وخاصة ما يتعلق بوجوب قيام الجبهة بتقديم قائمة كاملة بكافة أسلحتها وذخائرها سواء داخل السلفادور أو خارجها وتسليم هذه الأسلحة وتلك الذخائر لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور كيما تتولى تدميرها طبقاً لأحكام اتفاقات السِلم.
>
> وأعضاء مجلس الأمن يحيطون علماً بما وعدت به الجبهة من الكشف عن كافة ما لديها من أسلحة وذخائر وتدميرها في وقت لاحق في موعد غايته ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣. وأعضاء مجلس الأمن يشدِّدون على أن تجريد الجبهة من أسلحتها تماماً وعودة أعضائها إلى الحياة المدنية والسياسية والمؤسسية بالبلد يشكلان جزءًا أساسياً من عملية السِلم.
>
> وأعضاء مجلس الأمن يشاطرونكم تقديركم بأن حادثة خطيرة من هذا القبيل لم يُتح لها أن توقف تنفيذ اتفاقات السِلم، مما يدل على قوة هذه الاتفاقات وعلى عدم إمكانية الرجوع فيها. وأعضاء مجلس الأمن يشاطرونكم رأيكم القائل بأنَّ إلغاء أو تعليق مركز الجبهة باعتبارها حزباً سياسياً قد يؤدي إلى تعريض عملية السِلم لضربة شديدة.
>
> وأعضاء المجلس يرحبون بالرسالة الموجهة إليكم من وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا والمؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣[٢٣]، ويتوقعون من حكومة نيكاراغوا أن تتقيد بالتزاماتها الدولية التي تقضي بمنع استخدام إقليمها لتخزين أو إعادة شحن الأسلحة وغيرها من العتاد الحربي بشكل غير مشروع، وأن تجري تحقيقاً كاملاً بشأن جميع مخزونات الأسلحة غير المشروعة التي تم اكتشافها في نيكاراغوا، بما في ذلك الصلات المحتمل وجودها مع الإرهاب الدولي.
>
> وأعضاء مجلس الأمن يرحبون بما تنتوونه من إبقاء المجلس على عِلم بما يجدّ من تطورات، وبخاصة تلك التدابير التي وعدت جبهة فارابوندو مارتي بإنجازها في موعد لا يتجاوز ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣.

المقرر المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣: رسالة موجَّهة من الرئيس إلى الأمين العام

برسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن[٢٤]، أشار الأمين العام إلى رسالته المؤرخة ٢ نيسان/أبريل

---

[٢١] انظر تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ الذي يُبلغ المجلس فيه بإتمام عملية التحقق في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ (S/26052).

[٢٢] S/26071.

[٢٣] S/26008. وفي تلك الرسالة قال وزير خارجية نيكاراغوا، في جملة أمور، إنَّ ”حكومة جمهورية نيكاراغوا، باعتمادها للتشريع الداخلي أو الدولي؛ وبدعوتها للهيئات الدولية للتحقق من جرد العتاد الحربي والتخلص منه؛ وبالشروع في الإجراءات الجنائية ضد المتهمين، إنما تبدي إخلاصها الذي لا شك فيه للسِلم وارتباطها بالقانون الدولي كمساهمة منها في عملية السِلم في منطقة أمريكا الوسطى“.

[٢٤] S/26052.

١٩٩٣[٢٥]، التي أبلغ فيها مجلس الأمن بالتطورات الأخيرة في عملية تنفيذ أحكام اتفاقات السِلم في السلفادور المتصلة بتطهير القوات المسلحة. وكان قد أبلغ مجلس الأمن في تلك الرسالة بأنَّ رئيس السلفادور وافق على خطة لتسوية أوضاع الضباط الكبار الخمسة عشر الأخيرين الذين لم تنفذ بعد توصيات اللجنة المخصصة لتطهير القوات المسلحة بشأنهم. والترتيب المذكور أعلاه، عند تنفيذه، سيجعل حكومة السلفادور ممتثلة بوجه عام لتوصيات اللجنة المخصصة. وقال الأمين العام إنَّه، في أعقاب تحقق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، يسعه أن يؤكد أن حكومة السلفادور قد اتخذت الآن الخطوات التي وعدت بها للامتثال لتوصيات اللجنة المخصصة.

وبرسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣[٢٦]، أحاط الرئيس الأمين العام علماً بأنَّ رسالته المؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ قد أفضت إلى عِلم أعضاء المجلس، الذين رحبوا بتأكيده أنَّ حكومة السلفادور قد امتثلت الآن لتوصيات اللجنة المخصصة. ويرون أنَّ التدابير التي اتخذتها حكومة السلفادور تمثل إنجازاً له أهميته في تعزيز عملية السِلم في السلفادور.

المقرر المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٣٠٦): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن[٢٧]، أبلغ الأمين العام المجلس باغتيال اثنين من زعماء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في ٢٥ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي. وقال إنَّ عمليات الاغتيال تثبت المخاوف المشار إليها في التقرير الأخير لشعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣[٢٨]، الذي أشار إلى أنَّ انتهاكات حقوق الإنسان لدوافع سياسية أصبحت أكثر علانية، وكذلك في تقريره المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بشأن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق[٢٩]. وتؤكد أيضاً الحاجة إلى التنفيذ الفوري لتوصيات لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بتحري الجماعات المسلحة الخاصة تحرياً شاملاً على الفور. لذلك فقد أوعز الأمين العام إلى مدير شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، بعد توفير مساعَدة تكميلية من الخبراء حسب الاقتضاء، للعمل مع المهتمين بالأمر بغية مساعدة الحكومة في تنفيذ توصية اللجنة. وفي حين أنَّ المسؤولية عن تنفيذ تلك التوصية تقع على عاتق الحكومة، فإنَّه رأى أنَّ المجلس الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان يمكنه أيضاً أن يقوم بدور هام. ورأى أيضاً أنَّه توجد حاجة إلى الإسراع في تنفيذ التوصيات الأخرى التي أصدرتها لجنة تقصي الحقائق.

وعلاوة على ذلك، ذكّر الأمين العام بالصعوبات المتعلقة بتشكيل ووَزْع الشرطة المدنية الوطنية التي وصفها في تقريره المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وشدَّد، بوجه خاص، على ضرورة الوفاء على نحو دقيق بأحكام اتفاقات السِلم فيما يتعلق بالأكاديمية الوطنية للأمن العام والشرطة المدنية الوطنية والسماح لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بالاضطلاع بولايتها المتعلقة بالتحقق دون أي عوائق.

وذكّر أيضاً بالتأخيرات والصعوبات التي وصفها في تقريره المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر[٣٠]. وأعرب عن أمله في أن تبذل حكومة السلفادور والمؤسسات المعنية قصارى جهودها، بمساعدة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، للتغلب على أوجه النقص القائمة وكفالة أن يكون تسجيل الناخبين شاملاً قدر المستطاع. ورأى الأمين العام أنَّ الاغتيالات التي وقعت مؤخراً قد زادت من وضوح الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ الاتفاقات بغية إعداد المسرح لإجراء عملية انتخابية حرة حقاً ونزيهة، مثلما اعترفت بذلك الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في اجتماعهما الرفيع المستوى الذي عُقد في ٨ أيلول/سبتمبر.

وفي الجلسة ٣٣٠٦، المعقودة في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن الرسالة في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، أدلى الرئيس (الرأس الأخضر) بالبيان التالي نيابة عن المجلس[٣١]:

> علم مجلس الأمن، مع الشعور بالصدمة والقلق، بما حدث في الأيام الأخيرة في السلفادور من أعمال العنف التي أدت إلى مصرع زعيمين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وغيرهما من أعضائها فضلاً عن أحد أعضاء حزب التحالف الجمهوري الوطني. وهو يلاحظ، في هذا الصدد، أن شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور قد أشارت في تقريريها الأخيرين إلى ما يبدو أنَّه نمط من الاغتيالات ذات الدوافع السياسية، وهو تطور يكتسب قدراً أكبر من الخطورة في ضوء قرب موعد العملية الانتخابية المقبلة. والمجلس يصر على ضرورة توقف أعمال العنف هذه.
>
> ويرى مجلس الأمن أنَّه من الضروري أن تتخذ سلطات السلفادور جميع التدابير اللازمة لتقديم المسؤولين عن أعمال القتل هذه إلى العدالة بغية الحيلولة دون وقوع تلك الأحداث في المستقبل. وهو يرحب بالتعاون التقني الذي تقدمه الدول الأعضاء إلى السلطات السلفادورية المختصة، بناءً على طلبها، لمساعدتها في التحقيق في هذه الأفعال الإجرامية.

---

٢٥ S/25516.

٢٦ S/26077.

٢٧ S/26689.

٢٨ انظر S/26416، المرفق، و S/26416/Add.1.

٢٩ S/26581.

٣٠ انظر S/26606.

٣١ S/26695.

ويلاحظ مجلس الأمن بقلق خاص أنَّ الأمين العام قد شدَّد، في تقريره عن تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، على مغزى عمليات القتل التي وقعت على مدى الأشهر القليلة الماضية والتي يبدو أنها تتبع أنماطاً قد تشير إلى عودة ظهور الجماعات المسلحة غير القانونية، وهي الجماعات التي تقلصت أنشطتها في أعقاب توقيع اتفاقات السِلم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

وفي هذا الصدد، يحيط المجلس علماً، مع الموافقة، بالقرار الذي اتخذه الأمين العام، على النحو الوارد في رسالته إلى رئيس المجلس المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، بالإيعاز إلى شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة أن تتعاون مع المدعي المختص بحقوق الإنسان في السلفادور لمساعدة حكومة السلفادور على تنفيذ توصية لجنة تقصي الحقائق التي تدعو إلى القيام على الفور بتحقيق واف يتناول الجماعات المسلحة غير القانونية.

ويشدِّد مجلس الأمن كذلك على أهمية تنفيذ جميع أحكام اتفاقات السِلم تنفيذاً تاماً وآنياً. وهو ما زال يشعر بالقلق إزاء التأخيرات التي حدثت في عدة أمور. وهي الإلغاء التدريجي للشرطة الوطنية مع الوَزْع الكامل للشرطة المدنية الوطنية، وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، وبرامج نقل الأراضي وبرامج إعادة الإدماج الأخرى، وهي أمور أساسية لوضع إطار متين وتهيئة مناخ جديد لاحترام حقوق الإنسان في السلفادور.

ومجلس الأمن يطلب أيضاً إلى جميع الأطراف مواصلة بذل جهودها من أجل جعل الانتخابات التي ستجري في آذار/مارس ١٩٩٤ انتخابات تمثيلية وناجحة. ويقر المجلس بما أُحرز من تقدم في تسجيل الآلاف من الناخبين، بيد أنَّه، نظراً لحالات التأخير والمشاكل التي ذكرها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، فإن المجلس يطلب من الحكومة وجميع المعنيين بالأمر كفالة حصول جميع من قدموا الطلبات من الناخبين المستوفين للشروط على وثائق التصويت اللازمة في حينه. وهو يرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لتقديم المساعدة في هذه العملية عن طريق الشعبة الانتخابية التابعة للبعثة.

ويرحب مجلس الأمن بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بشأن ضرورة الإسراع في تنفيذ أحكام اتفاقات السِلم، ولذلك فهو يحث جميع الأطراف المعنية على التعجيل بالوفاء بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقات قبل بدء الحملة الانتخابية. وهو يتوقع السماح للبعثة بالاضطلاع على نحو تام بولاية التحقق المسندة إليها دون أية عوائق. وسيواصل المجلس متابعة التطورات في السلفادور باهتمام شديد.

المقرر المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٣٢١): القرار ٨٨٨ (١٩٩٣)

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وعملاً بالقرار ٨٣٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، قدَّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً آخر عن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور خلال الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، وعن حالة تنفيذ اتفاقات السلم[٣٢]. وذكر الأمين العام في التقرير أنَّه بينما أُحرز تقدم جيد في تنفيذ اتفاقات السِلم، فإن جوانب أساسية عديدة، من قبيل برنامج نقل ملكية الأراضي وبرنامج إعادة إدماج المحاربين السابقين، تعاني تأخيرات شديدة. وعلاوة على ذلك، تواجه عمليات الأكاديمية الوطنية للأمن الوطني، ووَزْع الشرطة المدنية الوطنية، وتصفية الشرطة الوطنية صعوبات. وتأخر أيضاً تأخراً شديداً جمع الأسلحة التي كان قد سبق صرفها لكي يستخدمها حصراً أفراد القوات المسلحة السلفادورية ويحتفظ بها أشخاص عاديون.

ومع اعتراف الأمين العام بتعقّد إنشاء قوة شرطة جديدة تماماً ونقل المسؤولية عن النظام العام إليها في أعقاب حرب أهلية دامت طويلاً ووسط موجة من الجرائم، فإنَّه قال إنَّ تقارير بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تترك انطباعاً باحتمال عدم وجود التزام، على بعض مستويات الحكومة، بالهدف المكرّس في اتفاقات السِلم. وينعكس هذا في حرمان الشرطة المدنية الوطنية من السوقيات والموارد التقنية، وإدخال أفراد عسكريين ضمن هذه الشرطة، وإطالة أمد وجود الشرطة الوطنية، وحرمان بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السنغال من المعلومات التي تحتاج إليها لأغراض التحقق. وحذَّر الأمين العام أيضاً من أن التأخرات الشديدة في الوفاء بالوعود المتعلقة بالأراضي وغير ذلك من المنافع التي قُدمت للمحاربين السابقين من كلا الجانبين قد أدت إلى توتر، قد يصبح مصدراً خطيراً لانعدام الاستقرار.

وعلاوة على ذلك، أفاد الأمين العام بأنَّ عدداً من عمليات القتل والهجمات التي حدثت في الأسابيع الأخيرة قد أثار مخاوف بشأن احتمال أن تظهر مرة أخرى جماعات مسلحة غير مشروعة ذات أهداف سياسية، من بينها ما يسمى ''فرق الإعدام''. ولذا من الضروري إجراء تحقيق محايد ومستقل وله مصداقية يتناول الجماعات المسلحة غير المشروعة، في أقرب وقت ممكن، مثلما أوصت بذلك لجنة تقصي الحقائق.

وأعرب الأمين العام عن قلقه إزاء وجوب بدء الحملة الانتخابية في ظل المناخ الموصوف أعلاه وفي وقت ما زالت فيه عناصر هامة جداً من عناصر اتفاقات السِلم منفذة تنفيذاً جزئياً فقط. وذكّر بأنَّ الجدول الزمني الذي يشكِّل جزءًا من الاتفاقات قد وُضع على أساس أنَّ الغالبية العظمى من الأحكام ستكون قد نُفِّذت قبل الانتخابات بمدة طويلة. وأبلغ المجلس بأنَّه طلب إلى ممثله الخاص أن يحصل على موافقة الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على جدول زمني جديد سيحدد أكثر المواعيد صرامة لإتمام تنفيذ أهم النقاط المعلقة في اتفاقات السِلم. وقال إنَّه من الواضح، حتى مع ذلك، أنَّه لن يتسنى إتمام تنفيذ

---

[٣٢] S/26790.

جميع هذه النقاط قبل الانتخابات. ولذا، من المهم أن تواصل الحكومة الجديدة التزام سليفتها بتنفيذ الاتفاقات في مجملها.

وذكر الأمين العام كذلك أنَّ الانتخابات والانتقال إلى إدارة الرئيس المنتخب حديثاً سيكونان فترة بالغة الأهمية من الواضح أنَّه سيكون من الضروري طيلتها أن تواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أداء وظائفها في مجالي التحقق وبذل المساعي الحميدة. وقال إنَّه يوصي، بناءً على ذلك، بأنَّ يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤. وأضاف قائلًا إنَّه من المرجَّح أن يكون من المستصوب، بعد هذا التاريخ، الإبقاء على وجود البعثة، بِقوام مخفض، لمدة بضعة أشهر أخرى لكي تتحقق من التنفيذ التام لأي نقاط رئيسية في اتفاقات السِلم ما زالت معلَّقة في الوقت الحاضر.

وفي الجلسة ٣٣٢١، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل السلفادور، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجَّه الرئيس (الرأس الأخضر) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة[٣٣].

وقبل التصويت، أحاط ممثل إسبانيا علماً برأي الأمين العام القائل بأنَّ وجوداً مخفضاً لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور قد يكون ضرورياً بعد الانتخابات لتمكين البعثة من الوفاء بولايتها[٣٤]. كذلك ذكر ممثل فنزويلا أنَّ البعثة يمكن وينبغي أن تواصل التعاون مع عملية تحقيق السِلم والمصالحة الوطنية في السلفادور، حتى بعد انتهاء أجل ولايتها المتجددة[٣٥].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٨٨ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩،

وإذ يشير أيضاً إلى قراراته ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩١، و ٧١٤ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، و ٧٢٩ (١٩٩٢) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، و ٧٨٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩١ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨٣٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣،

وإذ يشير كذلك إلى بيانات رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٨ آذار/مارس و ١١ حزيران/يونيه و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣،

وقد درس التقرير اللاحق للأمين العام المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل دعم التنفيذ الكامل وفي المواعيد السليمة للاتفاقات الموقَّعة من قِبَل حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بهدف الحفاظ على السِلم وتوطيده وتشجيع المصالحة في السلفادور،

وإذ يرحب بالملاحظة التي أبداها الأمين العام ومؤداها أن عملية السِلم في السلفادور أحرزت تقدماً وأنَّ تقدماً ملموساً قد أُحرز صوب تحقيق الأهداف الأخرى لاتفاقات السِلم،

وإذ يقلقه استمرار المشاكل والتأخيرات في تنفيذ عدة عناصر هامة من اتفاقات السِلم، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، العناصر المتصلة بنقل ملكية الأراضي، وإعادة دمج المقاتلين السابقين ومعوقي الحرب في الحياة المدنية، ووَزْع الشرطة المدنية الوطنية، والاستغناء التدريجي عن الشرطة الوطنية، وتوصيات لجنة تقصي الحقائق،

وإذ يلاحظ مع القلق أعمال العنف الأخيرة في السلفادور التي قد تعني تجدد نشاط الجماعات المسلحة غير المشروعة، وتؤثر، ما لم يتم وقفها، بطريقة سلبية على عملية السِلم في السلفادور، بما في ذلك الانتخابات المزمع إجراؤها في آذار/مارس ١٩٩٤،

وإذ يرحب في هذا الصدد بجهود الأمين العام، بالتعاون مع حكومة السلفادور، الرامية إلى إنشاء آلية للتحقيق في شأن الجماعات المسلحة غير المشروعة وصلتها المحتملة بتجدد العنف السياسي،

وإذ يلاحظ أيضاً مع القلق جرائم القتل المدفوعة فيما يبدو بدوافع سياسية، التي راح ضحيتها أعضاء من الأحزاب السياسية المختلفة، بما فيها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والتحالف الجمهوري الوطني،

وإذ يلاحظ أنَّ السلفادور دخلت مرحلة حرجة في عملية السِلم وأنَّ الأحزاب السياسية بدأت لتوها حملة للانتخابات المقرر عقدها في آذار/مارس ١٩٩٤، وهو ما ينبغي أن يجري في بيئة سِلمية،

وإذ يؤكد أهمية أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة بوصفها عنصراً جوهرياً من عناصر عملية السِلم برمتها في السلفادور،

وإذ يلاحظ التقدم الذي أُحرز مؤخراً في تسجيل الناخبين وإذ يؤكد أهمية إصدار وثائق التفويض ذات الصلة لجميع الناخبين المسجلين كيما يتسنى المشاركة في الانتخابات على نطاق واسع،

وإذ يرحب بالتزام المرشحين لرئاسة الجمهورية بالسِلم والاستقرار في السلفادور، المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، على النحو المشار إليه في الفقرة ٩٢ من التقرير اللاحق للأمين العام،

---

[٣٣] S/26820.

[٣٤] S/PV.3321، الصفحات ٤ إلى ٧.

[٣٥] المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ١٠.

وإذ يرحب أيضاً بإعلان حكومة السلفادور مؤخراً أنَّها ستعجِّل تنفيذ برنامج نقل ملكية الأراضي،

وإذ يرحب كذلك بأعمال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وإذ يلاحظ أهميتها الحيوية لكامل عملية السِلم والمصالحة في السلفادور،

وإذ يؤكد من جديد على ضرورة أن يستمر، في عملية حفظ السِلم هذه كما في سائر عمليات حفظ السِلم، رصد النفقات رصداً دقيقاً خلال هذه الفترة التي يتزايد فيها الطلب على موارد حفظ السِلم،

١ – *يرحب* بالتقرير اللاحق للأمين العام المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

٢ – *يدين* تأجج العنف مؤخراً في السلفادور؛

٣ – *يعرب* عن القلق من أنَّ عناصر هامة في اتفاقات السِلم لم تنفذ بعد إلَّا جزئياً؛

٤ – *يحث* حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على بذل جهود حازمة لمنع العنف السياسي وتعجيل التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاقات السلم؛

٥ – *يعيد* تأكيد تأييده لقيام الأمين العام باستخدام مساعيه الحميدة في عملية السِلم في السلفادور؛

٦ – *يعيد أيضاً* تأكيد تأييده، في هذا السياق، لجهود الأمين العام التي يبذلها بالتعاون مع حكومة السلفادور بهدف الشروع الفوري في إجراء تحقيق نزيه ومستقل ومصدوق في شأن الجماعات المسلحة غير المشروعة، ويحث جميع قطاعات المجتمع في السلفادور على التعاون في إجراء هذا التحقيق؛

٧ – *يطلب* إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الممثل الخاص للأمين العام وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في مهمتهما المتمثلة في التحقق من تنفيذ الأطراف لالتزاماتها ويحثها على إتمام هذا التنفيذ في إطار الخطة الزمنية المتفق عليها والجدول الزمني الجديد الذي اقترحته بعثة المراقبين؛

٨ – *يؤكد* ضرورة ضمان التقيد الصارم بالأحكام المتعلقة بالشرطة والأمن العام في اتفاقات السِلم، مع اضطلاع بعثة المراقبين بالتحقق الكامل من ذلك، وضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام استعادة كل ما في حوزة الأفراد العاديين من أسلحة بما يشكِّل انتهاكاً لاتفاقات السلم؛

٩ – *يحث* حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي على إزالة كافة العراقيل التي تعترض تنفيذ برنامج نقل ملكية الأراضي ويؤكد ضرورة تعجيل برامج إعادة دمج المقاتلين السابقين التابعين لكلا الطرفين طبقاً لاتفاقات السلم؛

١٠ – *يعيد تأكيد* ضرورة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق تنفيذاً تاماً وفي المواعيد السليمة؛

١١ – *يطلب* إلى السلطات المختصة في السلفادور أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان جعل الانتخابات المقرر إجراؤها في آذار/مارس ١٩٩٤ حرة ونزيهة، ويطلب إلى الأمين العام مواصلة توفير المساعدة في هذا الصدد؛

١٢ – *يحث* جميع الدول، وكذلك المؤسسات الدولية الناشطة في ميداني التنمية والتمويل، على المساهمة السريعة والسخية دعماً لتنفيذ جميع جوانب اتفاقات السلم؛

١٣ – *يقرر* أن يمدد ولاية بعثة المراقبين حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤؛

١٤ – *يطلب* إلى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على عِلم تام بما يجدّ من تطورات في عملية السِلم في السلفادور؛

١٥ – *يطلب* إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً بحلول ١ أيار/مايو ١٩٩٤ عن عمليات بعثة المراقبين لكي يتمكن المجلس من استعراض حجم ونطاق البعثة بالنسبة إلى الفترة التي تلي ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٤، مع أخذ توصيات الأمين العام ذات الصلة في الاعتبار فيما يتعلق بإنجاز ولايتها؛

١٦ – *يقرر* أن يبقي المسألة قيد نظره.

وتحدث ممثل فرنسا قبل التصويت فقال إنَّه يرى أنَّ من السابق لأوانه كثيراً تحديد ما ينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة في السلفادور بعد الانتخابات وتنصيب الحكومة الجديدة، ولكنه شدَّد على أنَّه سيكون من المفيد بوجه خاص مواصلة تقديم المساعدة في مجال حقوق الإنسان، من أجل كفالة عملية الانتقال الضرورية، على غرار ما حدث في كمبوديا. وأضاف قائلًا إنَّ فرنسا ترى أنَّ مركز حقوق الإنسان ينبغي أن يُعهد إليه بتلك المهمة. ومن الممكن أيضاً النظر في إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة[٣٦].

وقد دعا جميع المتكلمين إلى تنفيذ اتفاقات السِلم على نحو كامل وسريع. وأعربوا عن قلقهم إزاء حالة حقوق الإنسان ودعوا إلى إجراء تحقيق شامل يتناول الجماعات المسلحة غير المشروعة[٣٧].

المقرر المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣: رسالة موجَّهة من الرئيس إلى الأمين العام

في رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن[٣٨]، أشار الأمين العام إلى رسالته المؤرخة ٣ تشرين

---

[٣٦] المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

[٣٧] المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (فرنسا)؛ والصفحات ١٣ إلى ١٥ (البرازيل)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (اليابان)؛ والصفحات ١٦ إلى ١٨ (الاتحاد الروسي).

[٣٨] S/26865.

الثاني/نوفمبر ١٩٩٣[٣٩]، التي أعرب فيها عن القلق من أنَّ حالات الإعدام التعسفي التي أُجريت مؤخراً في السلفادور تؤكد الحاجة إلى التنفيذ الفوري لتوصية لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بإجراء تحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير المشروعة، وكذلك إلى قراره الذي يوعز إلى مدير شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بالعمل مع المعنيين بالأمر بغية مساعدة الحكومة في تنفيذ هذه التوصية. وأفاد الأمين العام، مشيراً إلى البيان الذي أصدره الرئيس في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، بأنَّه أوفد بعثة إلى السلفادور أجريت مفاوضات مستفيضة مع جميع المعنيين، وتم إحراز تقدم كبير نحو التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ المتعلقة بإنشاء فريق مشترك للتحقيق في مسألة الجماعات المسلحة غير المشروعة ذات الدوافع السياسية[٤٠]. وأوضح الأمين العام أنَّه تم الاتفاق، في وقت لاحق، على أن تتألف عضوية الفريق من ممثليْن مستقليْن لحكومة السلفادور يرشحهما رئيس الجمهورية، والمحامي الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان، ومدير شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. وقال إنَّ رئيس السلفادور رشح الممثلين الحكوميين المستقلين في الفريق المشترك، بموافقة المحامي الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان، وإنَّ الممثل الخاص للأمين العام على اقتناع بأنَّهما مؤهلان جيداً لهذه المهمة. وبذا يكون قد تم حسب الأصول إقرار آلية التحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير المشروعة، ويمكنها البدء في عملها على الفور. وكان مرفقاً برسالته نص المبادئ المتعلقة بإنشاء الفريق المشترك.

وبرسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣[٤١]، أبلغ الرئيس الأمين العام بما يلي:

> يرحب أعضاء مجلس الأمن برسالتكم المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بخصوص إنشاء فريق مشترك للتحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير المشروعة ذات الدوافع السياسية، يتألف من ممثلين مستقلين للحكومة يعينهما رئيس جمهورية السلفادور، والمحامي الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان ومدير شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.
>
> ويؤيد أعضاء المجلس ''المبادئ'' المرفقة برسالتكم والتي ستعطي للفريق طابعاً مستقلاً ومحايداً وغير سياسي. ويؤيد أعضاء المجلس أيضاً الدور الذي تقومون به في ضمان فعالية التحقيق ومصداقيته.
>
> ويرى أعضاء المجلس أنَّ مما له أهمية قصوى أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لتيسير مهمة الفريق المشترك من أجل أن تنفذ على الفور توصية لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بإجراء تحقيق كامل بشأن الجماعات المسلحة غير المشروعة. وهم يطلبون إلى جميع الأطراف في السلفادور أن تتعاون تعاوناً تاماً في هذا الصدد.
>
> وسيواصل أعضاء المجلس متابعة الحالة في السلفادور بدقة ويطلبون إليكم موافاتهم بالتطورات المتعلقة بهذه المسألة.

المقرر المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٦٠): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤، موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن[٤٢]، أثار الأمين العام مع أعضاء المجلس دواعي القلق المستمر فيما يتعلق بتنفيذ جوانب معينة من اتفاقات السِلم. وتتصل هذه الشواغل بالأمن العام، بما في ذلك وَزْع الشرطة المدنية الوطنية الجديدة والإلغاء التدريجي للشرطة الوطنية القديمة؛ وإعادة إدماج الفئات المبعدة، بما في ذلك المقاتلون السابقون، في المجتمع والإصلاحات الدستورية التي أوصت بها لجنة تقصي الحقائق. وشدَّد الأمين العام على أنَّه بعد أربعة أشهر لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في تلك المجالات. وأعرب عن اعتقاده بأنَّ من الضروري التوصل إلى اتفاق مستكمل بين الطرفين بشأن جدول زمني لتنفيذ المسائل المعلَّقة بحيث لا تتعرض العملية لمزيد من التأخير خلال الانتقال إلى الحكومة الجديدة. وأعرب عن أمله في أن يتسنى للمجلس تأييد جهوده في هذه المجالات، التي تتطلب إجراءات على وجه الاستعجال.

وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، قدَّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن أنشطة الشعبة الانتخابية التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، عرض فيه تقييما عاماً ليوم الانتخابات، الموافق ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤[٤٣].

وذكر الأمين العام في التقرير أنَّه كان لمجمل إجراء العملية والحملة الانتخابيتين كثير من الجوانب الإيجابية: التوسع الهائل في القوائم الانتخابية، ومشاركة الأحزاب السياسية طوال العملية وعلى جميع مستويات السلطات الانتخابية؛ والممارسة السلمية للحق في الانتساب إلى المنظمات، وللحق في حرية التعبير وللحق في الاجتماع؛ وإعلانات الأحزاب في جميع وسائط الإعلام؛ وإجراء أنشطة الحملات بدون حوادث عنف؛ والأداء السليم من جانب القوات الأمنية والقوات المسلحة. ولكن كانت هناك صعوبات جدية في تنظيم عملية الاقتراع وإعداد القائمة الانتخابية. وكان التدريب الذي قُدِّم لأعضاء أفرقة أكشاك الاقتراع وللمراقبين الحزبيين غير كاف أيضاً. وبما أنَّه ستكون هناك قريباً جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية، فإنَّه ينبغي إزالة الحالات الشاذة التي سُجِّلت في الجولة الأولى. وعرض في هذا الصدد مجموعة من التوصيات العملية المستندة إلى الآراء التي أعربت عنها بعثة مراقبي

---

[٣٩] S/26689.

[٤٠] S/26865، المرفق.

[٤١] S/26866.

[٤٢] S/1994/361.

[٤٣] S/1994/375.

الأمم المتحدة في السلفادور في رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس موجَّهة إلى المحكمة الانتخابية العليا.

ومع أنَّ الوضوح الشديد للمشاكل وتواتر هذه المشاكل التي شوهدت في يوم الانتخابات ربما يكون قد ساعد على ترك انطباع سلبي بوجه خاص عن العملية الكلية، شدَّد الأمين العام على أنَّ مخالفات الأصول المرعية التي ذُكرت ينبغي أن لا تؤخذ على أنها تزييف كبير للانتخابات. بل إنَّه فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية لم يقم أي حزب برفض النتائج ولم يسجّل مراقبو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أي إجراءات احتيالية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على النتيجة. وفيما يتعلق بانتخابات الجمعية وانتخابات البلديات، ينبغي ألَّا تؤثر التحديات المحلية على صحة العملية الانتخابية عموماً. ووفقاً لبيان أدلى به الممثل الخاص للأمين العام في ٢١ آذار/مارس، فإن الانتخابات أُجريت في ظل ظروف ملائمة من حيث الحرية، والتنافس والأمن. وعلى الرغم من أوجه القصور الخطيرة فيما يتعلق بالتنظيم والشفافية اللتين سبقت الإشارة إليهما فإنَّه يمكن اعتبار الانتخابات مقبولة.

وفي الجلسة ٣٣٦٠، المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام والرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس. وأدلى الرئيس (نيوزيلندا) بالبيان التالي باسم المجلس[٤٤]:

> لقد تلقى مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن قيام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور برصد الانتخابات في السلفادور في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤. كما تلقى رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤ التي يوجِّه فيها انتباهه إلى قلقه المستمر إزاء المشاكل في تنفيذ اتفاقات السِلم في السلفادور.
>
> ويهنئ مجلس الأمن شعب السلفادور بالانتخابات السلمية والتاريخية التي أُجريت في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤. ويلاحظ أنَّ الممثل الخاص للأمين العام قد أعلن في ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٤ أن الانتخابات التي أُجريت في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٤ قد أُجريت عموماً في ظل ظروف ملائمة من حيث الحرية والتنافس والأمن وأنَّ الانتخابات يمكن أن تعتبر مقبولة بالرغم من الشوائب الخطيرة المتعلقة بالتنظيم والشفافية. ويطلب مجلس الأمن إلى مَن يعنيهم الأمر اتخاذ ما يلزم من تدابير، على النحو الذي أوصى به الأمين العام، لتدارك تلك المخالفات التي ظهرت في الجولة الأولى ومن ثم ضمان التعبير عن إرادة الشعب بشكل حقيقي وبلا منازع في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤.
>
> ويدعو مجلس الأمن إلى التنفيذ التام لاتفاقات السِلم. ويشارك الأمين العام في الإعراب عن القلق بأنَّ الأمر ما زال يستلزم تحقيق تقدم فيما يتعلق بتنفيذ النقاط التي أبرزها الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤ ولا سيما فيما يتصل بالأمن العام، بما في ذلك وَزْع الشرطة المدنية الوطنية الجديدة وإلغاء الشرطة الوطنية على مراحل؛ وإعادة إدماج الجماعات المبعدة، بما في ذلك المقاتلون السابقون، في المجتمع عن طريق نقل ملكية الأراضي وغيرها من البرامج؛ والإصلاحات الدستورية التي أوصت بها لجنة تقصي الحقائق، ولا سيما فيما يتعلق بإصلاح النظام القضائي. ويحث مجلس الأمن من يعنيهم الأمر على بذل كل جهد ممكن لضمان تفادي أي تأخيرات أخرى في تلك المجالات وتدارك الاختلالات حتى تستعيد العملية الزخم، وتُنفَّذ أحكام اتفاقات السِلم على الوجه التام وتتحقق أهداف اتفاقات السِلم على الوجه الأكمل.

المقرر المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٨١): القرار ٩٢٠ (١٩٩٤)

في ١١ أيار/مايو ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٨٨٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، قدَّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً آخر يصف أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أثناء الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤[٤٥]. وتضمَّن التقرير أيضاً سرداً لتنفيذ اتفاقات السِلم.

وذكَّر الأمين العام في التقرير بأنَّ المفاوضات المكثفة مع الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي تُوجِّت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بإنشاء فريق مشترك للتحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير المشروعة ذات الدوافع السياسية. وكان من المقرر أن يرفع الفريق المشترك تقريراً عن استنتاجاته وتوصياته في نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٤. وأشار الأمين العام إلى أنَّه، وفقاً للتقرير الأخير لشعبة حقوق الإنسان، لم يتكرر حدوث جرائم قتل مماثلة لتلك التي ارتكبت خلال الأشهر الأخيرة في عام ١٩٩٣، ولكنه قال إنَّه بالرغم من هذا التحسن النسبي في حالة حقوق الإنسان، تتواصل انتهاكات الحق في الحياة وفي الإجراءات القانونية الواجبة وغير ذلك من الحقوق الأساسية. وأشار أيضاً إلى أنَّه قد أُجريت في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣ أول انتخابات في السلفادور في فترة ما بعد انتهاء الصراع في ظل ظروف مقبولة، بصورة عامة، بدون حدوث أي أعمال عنف ذات شأن، بالرغم من اكتشاف أوجه قصور خطيرة فيما يتعلق بالتنظيم والشفافية إلَّا أنَّ هذه الأمور لم يكن لها أي أثر على النتائج النهائية. وأُجريت جولة ثانية في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وأسفرت عن انتخاب السيد أرماندو كالديرون سول، الذي سيتولى مهام منصبه في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

ومع اعتراف الأمين العام بأنَّه كانت هناك جوانب تقدم ملحوظة، تحقق أهمها في دمج جبهة فارابوندو مارتي في الحياة السياسية في السلفادور، وفي إتمام الانتخابات، ذكر أنَّه كانت هناك أوجه قصور شديدة في تنفيذ اتفاقات السِلم بسبب التأخيرات في تنفيذ الجدول الزمني المتفق عليه. وذكَّر بأنَّ الجدول الزمني الذي شكل جزءًا من

[٤٤] S/PRST/1994/15.

[٤٥] S/1994/561.

اتفاقات السِلم ينص على أن يكون قد تم تنفيذ جميع جوانب الاتفاقات تقريباً قبل أن تتولى الحكومة الجديدة مهامها. والاستثناءان الرئيسيان هما وَزْع الشرطة المدنية الوطنية وتسريح الشرطة الوطنية الحالية المقرر إتمامهما في ٢٨ تموز/يوليه و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي، وبرنامج نقل ملكية الأراضي الذي سيتعين تمديد تنفيذه حتى عام ١٩٩٥. وهذا سيستلزم استمرار وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بعد ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

والمسائل غير المحسومة تتسم بقدر من الأهمية يستلزم بدرجة أكبر استمرار وجود بعثة المراقبين لفترة أخرى، متمتعة بقدرة كافية للتحقق من تنفيذ الأحكام المعلَّقة من الاتفاقات، ولجعل مساعيها الحميدة متاحة للمساعدة في تذليل الصعوبات التي قد تنشأ في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، ذكَّر الأمين العام بأنَّه عندما طلبت حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من الأمين العام، في أوائل عام ١٩٩٠، مساعدتهما في جهودهما الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي لصراعهما، فإنَّهما حددتا أهدافاً لا تقتصر على وقف المواجهة المسلحة فحسب، بل تشمل أيضاً تعزيز الديمقراطية، والاحترام المطلق لحقوق الإنسان، وإعادة توحيد المجتمع السلفادوري. وأشار أيضاً إلى أنَّ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أُنشئت للتحقق من الامتثال للاتفاقات وتعزيز ذلك الامتثال. وهذه الاتفاقات لا تشمل فحسب اتفاقات السِلم ككل، بل تشمل أيضاً توصيات لجنة تقصي الحقائق. وأعرب عن اعتقاده بأنَّه يلزم تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لمدة ستة أشهر أخرى، أي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وخلال تلك الفترة سيستمر تخفيض حجم البعثة بالسرعة التي يسمح بها تنفيذ الاتفاقات التي لم يمتثل لها بعد.

وفي الوقت ذاته، ناشد الأمين العام حكومة السلفادور، وجميع الأطراف المعنية الأخرى، أن تبذل ما يلزم من جهد لكفالة تنفيذ التزاماتها المتبقية بأقل ما يمكن من التأخير. وقال في هذا الصدد إنَّ هناك أربعة مجالات تتطلب اهتماماً عاجلاً، هي: الاتفاق على تدابير لتعزيز الطابع المدني للشرطة المدنية الوطنية وزيادة قواتها؛ والتعجيل بتسريح الشرطة الوطنية، وإنجاز هذه العملية بحلول نهاية عام ١٩٩٤؛ وحل المشكلة الملحَّة المتعلقة بالمستوطنات البشرية؛ ووضع ترتيبات تكفل لمن يحصلون على صكوك ملكية أراض بموجب برنامج نقل ملكية الأراضي إمكانية الحصول أيضاً على الائتمانات الزراعية والمساعدة التقنية. ثم تطرق الأمين العام إلى الاحتياجات المالية لبناء السِلم بعد انتهاء الصراع، فناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يواصل الدعم المالي للبرامج المتصلة بالسِلم.

وبرسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤ موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن[٤٦]، أبلغ الأمين العام المجلس بأنَّه في ١٩ أيار/مايو توصل طرفا عملية السِلم في السلفادور إلى اتفاق بشأن ''جدول زمني جديد لتنفيذ أهم الاتفاقات المعلَّقة''[٤٧]. وأبلغ المجلس أيضاً بأنَّ رئيس السلفادور المنتخب كرَّر له تأكيد التزامه الشخصي بشروط اتفاق السِلم ورغبته في أن تُنفَّذ هذه الاتفاقات دون إبطاء.

وفي الجلسة ٣٣٨١، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام والرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجَّه الرئيس (نيجيريا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد أثناء مشاورات المجلس السابقة[٤٨].

وتحدث ممثل الولايات المتحدة قبل التصويت، فقال إنَّ الخطوة التي يتخذها المجلس اليوم بتجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لا تعني فقط النجاح المستمر لهذه العملية بالنسبة للمجتمع الدولي، وإنما تعني أكثر من ذلك، النصر لشعب السلفادور. وأعرب عن ترحيبه بالتزام الرئيس المنتخب باتفاقات السِلم، ومع ذلك، فقد شدَّد على أنَّه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، لتنفيذ العناصر الأساسية لهذه الاتفاقات. وأعرب عن اعتقاد أفراد وفد بلده بأنَّ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور يمكن أن تواصل تقديم المساعدة الضرورية والمشورة وأنها ستفعل ذلك خلال المرحلة النهائية من تنفيذ تلك العملية.

ورحب أيضاً باعتزام الأمين العام الاستمرار في تخفيض عدد أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور مع تحقيق أهدافها. وشدَّد على أهمية الرصد المستمر لنفقات بعثة مراقبي الأمم المتحدة، وهي عنصر هام في الإدارة السليمة لأية عملية من عمليات حفظ السلم[٤٩].

ورأى ممثل الصين أن تجربة الأمم المتحدة في السلفادور تثبت أنَّ نجاح عملية حفظ السِلم يعتمد، أولاً وقبل أي شيء آخر، على ما إذا كانت أطراف النزاع تتحلى بالصدق والإرادة السياسية لحل النزاع وتحقيق الوفاق. وفي التحليل الأخير، فإن دور عمليات حفظ السِلم هو دور تكميلي للعملية ومعزّز لها[٥٠].

وأعرب ممثلو البرازيل وإسبانيا والأرجنتين عن تأييدهم لتجديد أنشطة التحقق والمساعي الحميدة التي تقوم بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، في تلك اللحظات الحاسمة الأهمية في تعزيز السِلم في السلفادور. ودعوا الطرفين إلى الامتثال التام للجدول الزمني الجديد الذي وافقا عليه[٥١].

---

[٤٦] S/1994/612.

[٤٧] المرجع نفسه، المرفق.

[٤٨] المرجع نفسه، المرفق S/1994/613.

[٤٩] S/PV.3381 ، الصفحة ٢.

[٥٠] المرجع نفسه، الصفحتان ٢ و ٣.

[٥١] المرجع نفسه، الصفحة ٣ (البرازيل)؛ والصفحات ٣ إلى ٥ (إسبانيا)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (الأرجنتين).

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن اعتقاده أنَّه بإجراء الانتخابات في السلفادور، تكون هذه البعثة من حيث المبدأ قد أنجزت مهمتها الرئيسية. وقال إنَّ ثمة حاجة، في الوقت نفسه، إلى مشروع القرار لأنَّه لا تزال هناك مشاكل لم يجر حلها بعد الانتخابات. وقال إنَّه يعلِّق أهمية كبرى على جملة أمور منها تقديم الأمين العام بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لتقرير عن وفاء البعثة بولايتها وإنجازها، وعن الطرائق اللازمة لسحبها تدريجياً، وأيضاً عن إعداد الأمين العام، بالتشاور مع الوكالات المتخصصة ذات الشأن، للطرائق اللازمة لتقديم المساعدة إلى السلفادور، في إطار اتفاقات السِلم، لفترة ما بعد البعثة. ومن شأن ذلك أن يتيح انتقالاً سلساً من عملية لحفظ السِلم إلى النشاط العادي للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بغية تقديم المساعدة إلى هذا البلد[٥٢].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد الإجماع بوصفه القرار ٩٢٠ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩،

وإذ يشير أيضاً إلى قراراته ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، و ٧١٤ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، و ٧٢٩ (١٩٩٢) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، و ٧٨٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩١ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨٣٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٣، و ٨٨٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣،

وإذ يشير كذلك إلى بياناته الرئاسية المؤرخة ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٣، و ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٤،

وقد نظر أيضاً في تقريري الأمين العام المؤرخين ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٤ و ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ عن مراقبة العملية الانتخابية،

وإذ يلاحظ مع الارتياح إنجاز العملية الانتخابية بنجاح في السلفادور، بالرغم من المخالفات التي لم يكن لها أي أثر على نتائج الانتخابات عموماً،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل دعم التنفيذ التام والمبكر للاتفاقات التي وقَّعتها حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بهدف صون السِلم وتوطيده وتشجيع المصالحة في السلفادور،

وإذ يرحب بما لاحظه الأمين العام من أوجه التقدم الملموسة في عملية المصالحة الوطنية، ولا سيما إدماج جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في الحياة السياسية للسلفادور،

وإذ يقلقه استمرار حالات التأخير في تنفيذ عدة عناصر هامة من اتفاقات السِلم على الوجه التام، ومنها، في جملة أمور، وَزْع الشرطة المدنية الوطنية والاستغناء التدريجي عن الشرطة الوطنية، والمسائل المتصلة بنقل ملكية الأراضي، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين ومعوقي الحرب في المجتمع المدني، وعدة توصيات مقدمة من لجنة تقصي الحقائق،

وإذ يلاحظ مع الارتياح، في هذا السياق، إبرام اتفاق بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤، بشأن الجدول الزمني لتنفيذ أهم الاتفاقات المعلقة،

وإذ يرحب بالتزام رئيس السلفادور المنتخب، الذي كرَّر تأكيده أمام الأمين العام، بالامتثال على الوجه التام لجميع اتفاقات السِلم وبدعم المصالحة الوطنية، على النحو المبلّغ عنه في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤،

وإذ يرحب أيضاً بأعمال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وإذ يلاحظ أهميتها الحيوية بالنسبة لعملية السِلم والمصالحة في السلفادور،

وإذ يكرر التأكيد على ضرورة أن يستمر، في عملية حفظ السلام هذه كما في سائر عمليات حفظ السلام، رصد النفقات بدقة في أثناء هذه الفترة التي يتزايد فيها الطلب على موارد حفظ السلام،

١ – *يرحب* بتقارير الأمين العام المؤرخة ٣١ آذار/ مارس و ٤ أيار/ مايو و ١١ أيار/مايو ١٩٩٤؛

٢ – *يرحب* بأنَّ الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات قد أُجريتا في ظل ظروف ملائمة من حيث توافر الحرية والتنافس والأمن؛

٣ – *يعرب* عن القلق لأن العناصر الهامة في اتفاقات السِلم لم تُنفَّذ بعد إلَّا بصورة جزئية؛

٤ – *يؤكد من جديد* تأييده للأمين العام في استخدام مساعيه الحميدة في سبيل إنجاز عملية السِلم في السلفادور في وقت مبكر؛

٥ – *يطلب* إلى كل من يعنيه الأمر التعاون على الوجه التام مع الممثل الخاص للأمين العام ومع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في المهمة المنوطة بهما للتحقق من تنفيذ الطرفين لالتزاماتهما؛

٦ – *يحث* حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على الامتثال بدقة للاتفاق بشأن الجدول الزمني لتنفيذ أهم الاتفاقات المعلقة؛

٧ – *يطلب* إلى الأمين العام، في هذا السياق، إبقاء مجلس الأمن على عِلم، حسب الاقتضاء، بالتقدم المحرَز فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق المذكور في الفقرة ٦ أعلاه، وتقديم تقرير في موعد لا يتجاوز ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤ عن الامتثال للجدول الزمني وعن المسائل الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك التدابير المتخذة لاحتواء تكاليف البعثة؛

---

[٥٢] المرجع نفسه، الصفحة ٦.

٨ - *يؤكد* الحاجة إلى ضمان المراعاة الدقيقة للأحكام المتعلقة بالشرطة والأمن العام من اتفاقات السِلم، في إطار التحقق المناسب من جانب الأمم المتحدة، ولا سيما إنجاز تسريح الشرطة الوطنية، فضلاً عن تعزيز الطابع المدني للشرطة المدنية الوطنية، وفقاً للجدول الزمني الذي اتفقت عليه حكومة السلفادور والجبهة؛

٩ - *يحث* كل من يعنيه الأمر على إزالة جميع العقبات التي تواجه تنفيذ برامج نقل ملكية الأراضي من جميع جوانبها، حتى يتسنى إنجازها في حدود الجدول الزمني الذي اتفق عليه الطرفان؛

١٠ - *يؤكد* الحاجة إلى التعجيل ببرامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين من كلا الجانبين طبقاً للجدول الزمني الذي اتفق عليه الطرفان؛

١١ - *يؤكد من جديد* الحاجة إلى التنفيذ التام وفي المواعيد المحددة لتوصيات لجنة تقصي الحقائق؛

١٢ - *يحث* جميع الدول، فضلاً عن المؤسسات الدولية العاملة في ميداني التنمية والتمويل، على المساهمة فوراً وبسخاء دعماً لتنفيذ جميع جوانب اتفاقات السلم؛

١٣ - *يقرر* تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بالشروط التي أوصى بها الأمين العام في تقريره المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٤؛

١٤ - *يطلب* إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن البعثة، بحلول ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، بما في ذلك عن الوفاء بولايتها وإنجازها، وعن طرائق سحبها تدريجياً، ويدعو الأمين العام إلى أن يعد، بالتشاور مع الوكالات المتخصصة ذات الصلة، طرائق تقديم المساعدة إلى السلفادور، في إطار اتفاقات السِلم، في الفترة التالية لانسحاب البعثة؛

١٥ - *يقرر* إبقاء المسألة قيد نظره.

وتحدث ممثل فرنسا بعد التصويت فقال إن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادرو تتمتع بثقة الطرفين الكاملة بغية الإشراف على بعض جوانب اتفاقات السِلم، ولا سيما في ميدان الأمن العام. ومن جهة أخرى، فهو يعتقد أنَّ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقات السِلم، والبعض منها قد ينتهي بعد عام ١٩٩٥، يمكن معالجتها عن طريق الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ولذا تحث فرنسا الأمانة العامة على مفاتحة هذه المؤسسات، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الأمر، من أجل اتخاذ إجراءات تسمح بتسلّم زمام الأمور من البعثة في السلفادور خلال مرحلة تعزيز السِلم.

وقال إنَّ الأمم المتحدة مطلوبة في جميع أنحاء العالم. وموارد المنظمة شحيحة وقيِّمة ويتعين أن نحتفظ بها كي تستعمل في الحالات ذات الصلة حقاً بحفظ السِلم. لذلك، يتعين على مجلس الأمن أن يعرف كيف ينهي عملية عندما لا تعود الظروف تبرر استمرارها[٥٣].

وقال ممثل المملكة المتحدة إنَّ المجتمع الدولي يمكنه أن يواصل تقديم المساعدة إلى السلفادور في تنفيذ اتفاقات السِلم، وينبغي أن يفعل ذلك، غير أنَّه لا يمكنه أن يصبح بديلاً عن العمل الذي يتعين أن يقوم به السلفادوريون أنفسهم، وينبغي ألَّا يفعل ذلك. ولبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور واجبات هامة عليها أن تؤديها في الأشهر القادمة. ولكنها تقوم بإنهاء عملها بنفسها؛ وعملية إنهائها يجب كذلك ان تتحرك قُدماً. وسيكون دور الأمم المتحدة المستقبلي في السلفادور في ميداني التنمية وحقوق الإنسان وليس في حفظ السلام. وستدعم حكومه بلده الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء إطار منسق لاستمرار مساعدة الأمم المتحدة للسلفادور حالما تنسحب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور[٥٤].

وتحدث الرئيس، بصفته ممثل نيجيريا، فقال إنَّ المسألة لا تكمن في إنهاء البعثة التي اكتملت مهمتها. بل تكمن المسألة في كيفية اختتام عملية ناجحة، أو ما يبدو أنَّه عملية ناجحة، بأسلوب وبتوقيت لا تصبح بهما الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن منافية لذات غرضها[٥٥].

المقرر المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٢٥): بيان من الرئيس

في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩٢٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٦ أيار/ مايو ١٩٩٤ قدَّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً آخر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور[٥٦]. وتضمَن التقرير سرداً لحالة تنفيذ الالتزامات المعلَّقة النابعة من اتفاقات السِلم وكذلك الخطوات المتخذة لتخفيض حجم البعثة واحتواء تكاليفها.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات السِلم، ذكر الأمين العام أنَّه منذ بدء ولاية رئيس السلفادور في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، فإنَّه اتخذ خطوات لضمان الامتثال لأحكام اتفاقات السِلم المعلَّقة. ويبدو أنَّه جرى التوصل إلى نقطة تحوُّل في مجال الأمن العام. فبعد أن كشفت أحداث الآونة الأخيرة عن اشتراك أفراد أو جماعات من داخل جهاز الأمن العام في أنشطة إجرامية سارعت الحكومة إلى التنديد بوجود الجريمة المنظمة وأعربت عن تصميمها على اتخاذ إجراءات حاسمة ضد جميع المشتركين في ذلك. وعلاوة على هذا، يتوقع أن يؤدي تعيين نائب وزير الأمن العام الجديد ومدير عام الشرطة المدنية الوطنية الجديد إلى تقوية تلك المؤسسة وتحسين أدائها. وقرر رئيس السلفادور أيضاً التعجيل بتسريح الشرطة الوطنية. وأنجز الفريق المشترك، الذي أنشئ للتحقيق في موضوع الجماعات المسلحة غير المشروعة ذات الدوافع السياسية، عمله وقدم تقريره بعد تمديد ولايته لمدة شهرين. وذكر الأمين العام كذلك أن الجمعية التشريعية تعمل، منذ ١ أيار/مايو ١٩٩٤، بمشاركة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني باعتبارها ثاني أكبر قوة سياسية في البلد

---

[٥٣] المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

[٥٤] المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

[٥٥] المرجع نفسه، الصفحة ٨.

[٥٦] S/1994/1000.

وبمشاركة الأحزاب السياسية الأخرى. ووصف قيام جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني كحزب قانوني تماماً في الحياة السياسية والمدنية للبلد بأنَّه يقدِّم دليلاً يستوقف النظر لتحول السلفادور من بلد يمزقه الصراع إلى أمة تسير في طريق المصالحة. وأفاد الأمين العام أيضاً بأنَّه في حين يعتبر موقف الحكومة إشارة مشجِّعة إلى التزامها بعملية السِلم، ما زالت هناك عدة قضايا صعبة يتعين التوصل إلى حل بشأنها من أجل ضمان الامتثال للالتزامات التي لم تُنفَّذ في إطار اتفاقات السِلم. وسيستمر احتياج قطاعي العدالة والشرطة إلى الاهتمام الدقيق، ويتعين أيضاً على القوات المسلحة أن تتقيد تقيداً كاملاً بولايتها الجديدة في إطار الدستور. وعلاوة على ذلك، فإن شلل برنامج نقل الأراضي تقريباً وحالات التأخير والتحريف في برامج إعادة الإدماج الأخرى ومشكلة المستوطنات البشرية التي لم تحل هي مصدر قلق متزايد.

وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لاحتواء تكاليف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، أفاد الأمين العام باعتزامه البدء في السحب التدريجي للموظفين المدنيين الفنيين على ضوء التطورات التي ستحدث خلال الأشهر المقبلة. وتم أيضاً تخفيض نفقات النقل الجوي بشكل بالغ ويجري تخفيض كبير في أسطول المركبات. وذكر أنَّ التخفيض التدريجي للأفراد والمعدات مرتبط ارتباطاً وثيقاً باحتياجات البعثات القائمة، وكذلك بالتخطيط للبعثات الجديدة. واختتم التقرير بقوله إنَّ الأوضاع اللازمة لضمان التنفيذ الكامل والنهائي لاتفاقات السِلم قد أُرسيت، على ما يبدو، ومع ذلك، لا ينبغي التقليل من قدر الصعوبات لدى تنفيذ الالتزامات المعلَّقة. وينبغي أن يكون مجلس الأمن في وضع يسمح له بتقدير التقدم المحرَز في هذا الصدد على أساس التقرير الذي سيقوم هو بتقديمه في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

وفي الجلسة ٣٤٢٥، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال دعا المجلس ممثل السلفادور، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

ثم أدلى الرئيس (إسبانيا) بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس[٥٧]:

تلقى مجلس الأمن تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، الذي قُدِّم عملاً بالقرار ٩٢٠ (١٩٩٤). ومما يشجع المجلس أنَّ الأمين العام لاحظ أنَّ السلفادور آخذة في التحول من بلد ممزق بالصراع إلى دولة تسير في طريقة المصالحة.

ومجلس الأمن يرحب بالخطوات التي اتخذها رئيس السلفادور، منذ بدء ولايته في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، لضمان الامتثال للأحكام المعلَّقة لاتفاقات السِلم. وهو يلاحظ أنَّه، في حين أنَّ بعض التأخيرات والصعوبات ما زالت قائمة، فقد أُحرز تقدم في مجالات الاتفاق المتعلق بوضع جدول زمني لتنفيذ أهم الاتفاقات المعلَّقة وهو الاتفاق المؤرخ ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٤ والمتصل بتعزيز المؤسسات الديمقراطية بالسلفادور وتحديثها.

ومجلس الأمن يؤكد من جديد الحاجة إلى تأمين مراعاة الأحكام المتعلقة بالشرطة والأمن العام في اتفاقات السِلم مراعاة دقيقة، وذلك في ظل تحقق مناسب من جانب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. وعلى وجه الخصوص يتوقع المجلس أن تقوم حكومة السلفادور بتعجيل عملية تسريح الشرطة الوطنية، على النحو المتوخى في اتفاقات السِلم والمعلن من جانب رئيس السلفادور.

ومجلس الأمن يشارك الأمين العام أيضاً فيما يشعر به من قلق إزاء التقدم المحدود في برنامج نقل ملكية الأرض، وإزاء التأخيرات والتشويهات التي اكتنفت البرامج الأخرى المتعلقة بإعادة الإدماج، وكذلك إزاء عدم حل مشكلة المستوطنات البشرية، التي نشبت أثناء أعمال الصراع. ومجلس الأمن يطالب بإزالة العقبات المتبقية وبإنجاز البرامج على نحو سريع، وفقاً للجدول الزمني الذي اتفق عليه الطرفان. وهو يهيب بالدول، والمؤسسات الدولية أيضاً، أن تسهم بسرعة وسخاء في دعم هذه البرامج.

ومجلس الأمن يكرر التأكيد على أن هناك حاجة إلى تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق تنفيذاً تاماً. وهو يرحب، في هذا الصدد، بانتخاب محكمة عليا مستقلة، بالإجماع، باعتبار ذلك خطوة هامة في عملية إصلاح النظام القضائي.

ومجلس الأمن يرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لتقليص حجم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور إلى أقل مستوى ممكن من الأفراد واحتواء تكاليفها بما يتمشى مع أدائها الفعَّال لواجباتها. ويؤكد المجلس من جديد أنَّ الأمم المتحدة ملتزمة بالتحقق من تنفيذ اتفاقات السِلم، وهو يعرب في هذه الصدد، عن أمله في أن يحرز المزيد من التقدم الهام في تنفيذ الاتفاقات.

المقرر المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (الجلسة ٣٤٦٥): القرار ٩٦١ (١٩٩٤)

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩٢٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، قدَّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً آخر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور[٥٨]، يعرض فيه تقييماً إجمالياً لعملية السِلم في أبعادها السياسية والمؤسسية والاجتماعية – الاقتصادية ويقيِّم الجهد اللازم لبناء أساس راسخ يضمن، قدر الإمكان، عدم إلغائها. وقال إنَّه بالرغم من التقدم الحقيقي المحرَز نحو الديمقراطية والتنمية، فلا تزال هناك بعض المسائل التي يتعين حلّها قبل القول بأنَّه تم الوفاء بجميع الالتزامات المعلَّقة بموجب اتفاقات السِلم. وتتصل هذه المسائل بالوَزْع الكامل للشرطة

[٥٧] S/PRST/1994/54.

[٥٨] S/1994/1212 و Add.1.

المدنية الوطنية؛ وإنجاز تسريح الشرطة الوطنية؛ وإصلاح النظامين القضائي والانتخابي؛ ونقل ملكية الأراضي إلى المقاتلين السابقين وإنجاز بعض البرامج الهامة لإعادة الإدماج الاقتصادي لصالحهم؛ وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق؛ وإنجاز العملية الجارية لتوسيع نطاق جميع الخدمات العامة بحيث تشمل مناطق النزاع السابقة. وأكدت الحكومة، وكذلك قيادة القوات المسلحة وأغلبية كبرى من هذه القوات، التزامها بالامتثال الكامل لعناصر اتفاقات السِلم التي لا يزال يتعين تنفيذها. ويعتبر هذا الدليل على وجود الإرادة السياسية المطردة أمراً مشجعاً غير أنَّه يجب أن يترافق بعمل ملموس وبالقدرة على تنشيط القطاعات المتمردة داخل الإدارة. ويشهد الإعلان المشترك الذي أصدرته الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، الذي يؤكد من جديد التزام كلا الموقّعين بإنجاز تنفيذ اتفاقات السِلم، على توافر تلك الإرادة السياسية. ويعتزم الطرفان المبادرة بوضع اتفاقات محددة للتعجيل بتنفيذ المسائل المعلَّقة وإيفاد بعثة مشتركة إلى البلدان المانحة لالتماس الأموال التي لا تزال هناك حاجة إليها لتمويل البرامج.

وذكر أيضاً أن العمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في السلفادور كان مبتكراً بطرق مختلفة. فقد قامت المنظمة بدور مركزي في التفاوض على اتفاقات السِلم منذ البداية وحتى النهاية وما فتئت تشرف على عملية متعددة الأبعاد لحفظ السِلم وبناء السِلم، تلك العملية التي اضطلعت بدور رئيسي في تصميمها. ولا تزال الأمم المتحدة مشتركة في الانتقال من حفظ السِلم إلى بناء السِلم في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ولا يقتصر هذا الأمر على الجوانب المتصلة بالأمن وحدها مثل إلغاء الشرطة الوطنية السابقة التي يشرف عليها العسكريون وإنشاء شرطة مدنية وطنية جديدة، بعد إصلاح القوات المسلحة بحيث يقتصر دورها على الدفاع ضد التهديد الخارجي فحسب، وإنما ينطوي كذلك على القيام بإصلاحات مؤسسية رئيسية ترمي إلى تعميق حكم القانون وتوفير إطار راسخ لضمان احترام حقوق الإنسان. وتقوم الأمم المتحدة أيضاً بدعم مجموعة معقدة من البرامج التي ترمي إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين. ومجلس الأمن بتأييده للجهود التفاوضية التي يضطلع بها الأمين العام وبالتالي لاتفاقات السِلم نفسها، فإنَّه يكون قد قَبِل طلب الطرفين أن تقوم الأمم المتحدة بالتحقق من الامتثال لجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها فيها. وقد أكد المجلس هذا القبول وأكد ذلك مرة أخرى مؤخراً في البيان الذي أدلى به رئيسه في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وفي هذه الظروف، من الجوهري الإبقاء على وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لفترة ولاية أخرى، ولو بقوام مخفَّض إلى حد كبير، وذلك لكفالة تنفيذ التعهدات غير المنجزة تنفيذاً كاملاً، ولا سيما حتى يتم التسريح التام للشرطة الوطنية والوَزْع الكامل للشرطة المدنية الوطنية لكي تصبح جاهزة للعمل. وينبغي إنجاز هذه الأهداف في ميدان الأمن العام في غضون نحو خمسة أشهر. وفي ذلك الوقت، سيكون بالإمكان النظر في أفضل طريقة لتناول واجبات التحقق المتبقية الملقاة على عاتق المنظمة، التي لا تنطوي على وجود أفراد عسكريين أو شرطة تابعين للأمم المتحدة ومع ذلك فهي تتعلق بعناصر حاسمة وحساسة من اتفاقات السِلم. وبالتالي، أوصى الأمين العام مجلس الأمن بتمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وهو الموعد الذي سيكون فيه الجزء من مهامها الذي يقتضي وجود أفراد عسكريين وشرطة قد أُنجز. وقال إنَّه سيقدم إلى مجلس الأمن قبل إنهاء البعثة أفكاره بشأن الآليات اللازمة للإبقاء على تحقق الأمم المتحدة بعد ذلك، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة ببرامج المساعدة التقنية في مختلف الميادين التي ستساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد في الأجل الطويل. ويستجيب هذا النهج للرأي الشائع وهو أنَّ إنهاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ينبغي ألَّا يسجِّل نهاية الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة لتعزيز السِلم في السلفادور.

وفي الجلسة ٣٤٦٥، المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل السلفادور، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجّهت الرئيسة (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار مقدَّم من إسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية[٥٩]. ووجّهت انتباههم أيضاً إلى رسالتين من الأمين العام موجهتين إلى رئيس المجلس ومؤرختين ١١ آب/أغسطس و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤[٦٠]، يحيل بهما تقرير الفريق المشترك للتحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير المشروعة ذات الدوافع السياسية والإعلان المشترك الذي وقّعته حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني واتفقتا فيه على التعاون لكفالة الامتثال لجميع اتفاقات السِلم في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وتكرار طلبهما تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور حتى ذلك التاريخ.

وقدم ممثل السلفادور سرداً تاريخياً لأزمة أمريكا الوسطى والسلفادور، ولعملية السِلم في أمريكا الوسطى، وللانخراط الأمريكي فيها. وقال إنَّ الأمم المتحدة دخلت مرحلة تاريخية في أمريكا الوسطى بأنَّ أصبحت منخرطة ومشاركة في حل الصراعات الداخلية في الدول ذات السيادة. وقال أيضاً إن عملية السِلم في السلفادور دخلت مرحلة جديدة منذ ذلك الوقت لم تعد فيها الأمم المتحدة مراقباً فحسب بل أيضاً طرفا رئيسياً حيث كلَّفت الأمين العام بالقيام بمهام المساعي الحميدة. وبعد عقد اتفاقات السِلم، عملاً بالقرار السيادي الذي اتخذته حكومة السلفادور والإرادة السياسية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، شملت مشاركة الأمم المتحدة وظيفة حساسة هي التحقق الدولي ميدانياً من الامتثال للالتزامات التي قطعها الطرفان على نفسيهما عقب نهاية الصراع المسلح. وبموجب قرار مجلس الأمن ٦٩٣

---

[٥٩] S/1994/1332.

[٦٠] S/1994/989 و S/1994/1144.

(١٩٩١) الصادر في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١، أُنشئت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بولاية أوَّلية تقتصر على التحقق النشط من الامتثال لاتفاق سان خوسيه المتعلق بحقوق الإنسان. وبعد ذلك – في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ – تم توسيع هذه الولاية بموجب القرار ٧٢٩ (١٩٩٢)، لتشمل التحقق من وقف الصراع والتعاون في ميداني القانون والنظام. وذكر ممثل السلفادور أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور قامت بدور خارق للعادة يستحق الثناء. والرأي السائد هو أنَّها من أنجح عمليات حفظ السِلم التي قامت بها الأمم المتحدة. واختتم كلمته بقوله إنَّ عملية السِلم لم تكتمل بعد. وأعرب عن ثقة بلده في أنَّه سيظل يحظى بتعاون وتضامن المجتمع الدولي وهما أساسيان للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السِلم بعد انتهاء الصراع في السلفادور[٦١].

وتحدث ممثل إسبانيا قبل التصويت، فقال إنَّ إسبانيا تقترح الإبقاء على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، ولو مع تخفيض قوتها بدرجة كبيرة، ولكن بشكل لا يعرقل الوفاء الفعَّال بمسؤولياتها. وهو يأمل بحلول ذلك التاريخ أن يكون الوَزْع الكامل للشرطة المدنية الوطنية قد تم، وكذلك تسريح الشرطة الوطنية السابقة. وقد يتطلب تنفيذ مكونات أخرى لاتفاقات السِلم فترة أطول من الوقت. وشاطر المتكلم رأي الأمين العام وهو أنَّه من الضروري للأمم المتحدة أن تفي بالتزامها تجاه شعب السلفادور للتحقق من الامتثال الكامل لاتفاقات السِلم. وقال إنَّ الانتهاء المقبل للبعثة لا ينبغي أن يعني، بأي حال، انتهاء جهود الأمم المتحدة في السلفادور، كما لا ينبغي أن يعني التخلي عن التزاماتها. والتقرير المقبل الذي سيقدمه الأمين العام ينبغي أن يتضمن، في جملة أمور، تحليله للسُبل والوسائل التي تكفل للأمم المتحدة الاستمرار في أنشطة التحقق من اتفاقات السلم[٦٢].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٦١ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩،

وإذ يشير أيضاً إلى قراراته ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩١، و ٧١٤ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، و ٧٢٩ (١٩٩٢) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، و ٧٨٤ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩١ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨٣٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣، و ٨٨٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و ٩٢٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، وإذ يشير أيضاً إلى بيان رئيسه المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤،

وقد نظر أيضاً في تقرير الفريق المشترك للتحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير الشرعية ذات الدوافع السياسية المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، حسبما ورد في المرفق برسالة الأمين العام المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤،

وإذ يحيط علماً بطلب حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الوارد في الإعلان المشترك المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، تمديداً آخر لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور حسبما ورد في المرفق برسالة الأمين العام المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤،

وإذ تثير قلقه التأخيرات في تنفيذ عدة عناصر هامة من اتفاقات السِلم، ولا سيما المتعلقة منها بالشرطة المدنية الوطنية وإتمام تسريح الشرطة الوطنية، فضلاً عن العناصر المتصلة بنقل ملكية الأراضي، وتنفيذ برامج تيسير إعادة إدماج المقاتلين السابقين ومعوقي الحرب في المجتمع المدني، ومشاكل المستوطنات البشرية، وإصلاح النظامين القضائي والانتخابي، وعدة توصيات مقدمة من لجنة تقصي الحقائق،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بما حققته بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور من منجزات حتى الآن وبالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص والبعثة من أجل دعم التنفيذ التام للاتفاقات التي وقّعتها حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بهدف صون السِلم وتوطيده وتشجيع المصالحة في السلفادور،

وإذ يرحب بالجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام لاحتواء تكاليف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور،

وإذ يرحب أيضاً باستمرار التزام جميع المعنيين الموجّه إلى تحقيق المصالحة والاستقرار والتطور في الحياة السياسية في السلفادور، وفقاً لما ذكره الأمين العام في تقريره المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤،

١ – *يرحب* بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛

٢ – *يعيد تأكيد* أهمية تنفيذ جميع جوانب اتفاقات السِلم تنفيذاً كاملاً وفي حينه، بما في ذلك توصيات لجنة تقصي الحقائق، والمتابعة المناسبة للنتائج التي توصل إليها الفريق المشترك للتحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير الشرعية ذات الدوافع السياسية؛

٣ – *يعرب عن قلقه* لأن عناصر هامة من اتفاقات السِلم لا تزال *منفذة* تنفيذاً جزئياً فحسب؛

٤ – *يطلب* إلى جميع المعنيين التعاون الكامل مع الممثل الخاص للأمين العام وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في مهمتهما المتمثلة في التحقق من تنفيذ الطرفين لالتزاماتهما؛

---

[٦١] S/PV.3465، الصفحات ٢ إلى ٧.

[٦٢] المرجع نفسه، الصفحات ٧ إلى ٩.

٥ – *يحث* حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على مضاعفة جهودهما للتقيد بالاتفاق بشأن جدول زمني لتنفيذ أهم الاتفاقات المعلَّقة كيما يتسنى إتمام تنفيذ جميع جوانب اتفاقات السِلم في إطار فترة الجدول الزمني، ويطلب إلى الأمين العام مواصلة إطلاع مجلس الأمن بصورة منتظمة على حالة تنفيذ الالتزامات المعلَّقة وعلى عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور؛

٦ – *يحث* جميع الدول والمؤسسات الدولية العاملة في ميداني التنمية والتمويل على المساهمة فوراً وبسخاء دعماً لتنفيذ جميع جوانب اتفاقات السِلم، حسبما تطلبه حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني؛

٧ – *يوافق* على توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بشأن تنفيذ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لولايتها؛

٨ – *يقرر* تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لفترة واحدة أخيرة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛

٩ – *يطلب* إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٥ تقريراً عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، بما في ذلك الوفاء بولايتها وإنجازها، وعن طرائق انسحابها المقرر أن يكتمل في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، بصورة تتمشى مع أداء واجباتها بفعالية؛

١٠ – *يؤكد من جديد* التزام الأمم المتحدة بالتحقق من تنفيذ اتفاقات السِلم تنفيذاً كاملاً، ويرحب باعتزام الأمين العام النظر في السُبل التي تكفل للأمم المتحدة أداء ما تبقى من واجبات التحقق، ويدعو الأمين العام إلى أن يُعد، بالتشاور مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء، طرائق تقديم مزيد من المساعدة إلى السلفادور، في إطار اتفاقات السِلم، لفترة ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛

١١ – *يقرر* أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

وذكر ممثل الأرجنتين، متحدثاً بعد التصويت، أنَّ حقيقة أنَّ عملية السِلم قد حققت درجة النضج اللازمة للاستغناء عن الحاجة إلى الاهتمام المباشر من جانب مجلس الأمن هي، بجميع المعايير، مؤشر صحي. بيد أنَّ التزام الأمم المتحدة بهذه العملية ما زال قائماً، بصرف النظر عن مشاركة المجلس المباشرة. وينص القرار ٩٦١ (١٩٩٤) على آليات لكفالة التعاون والمساعدة من جانب المنظمة قبل انتهاء ولاية البعثة[٦٣].

وشدَّد أيضاً ممثل البرازيل على أن مساعدة الأمم المتحدة ستكون لازمة بعد إنجاز ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور[٦٤].

وقال ممثل الصين إنَّ البرنامجين المتعلقين بنقل ملكية الأراضي وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع ضروريان لتعزيز عملية السِلم. وطالب الطرفين بالدخول فوراً في مفاوضات تؤدي إلى تحقيق حلول راسخة. وقال إنَّ على المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة الوفاء بالالتزامات المتعهَد بها لمساعدة الشعب السلفادوري في التغلب على الصعوبات التي تواجهها بغية كفالة إنجاز عملية السِلم بنجاح[٦٥].

وذكر ممثل فرنسا أنَّ نهاية ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لا تعني أن الأمم المتحدة لن تهتم بعد ذلك التاريخ بالسلفادور. ففي الواقع، أثناء مرحلة تعزيز السِلم، سيكون على الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أن تساعد على استعادة البلد عافيته، وبخاصة على تعزيز مؤسساته[٦٦].

وتحدثت الرئيسة، بصفتها ممثلة الولايات المتحدة، فحثت جميع الأطراف على تلبية طلب المجلس مضاعفة الجهود لرؤية جميع جوانب اتفاقات السِلم وقد نُفِّذت قبل نهاية آذار/مارس ١٩٩٥. وذكرت أنَّ نهاية عملية حفظ السِلم لا تعني أن المجتمع الدولي سيتخلى عن مسؤولياته عن كفالة التنفيذ الكامل لجميع عناصر اتفاقات السِلم. فالمجلس يعترف ببساطة بأنَّ السلفادور دخلت مرحلة جديدة. ويوضح القرار أنَّ هذا التمديد النهائي سيكون كافياً لإنجاز ولاية حفظ السِلم في السلفادور، وبأنَّ موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور سيُسحبون بنهاية فترة الخمسة أشهر هذه، وبأن المساعدة على النحو المناسب بعد انتهاء ولاية البعثة يوم ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ ستتوضح عن طريق إجراء مشاورات بين الوكالات التقنية المناسبة والدول الأعضاء. وقالت المتكلمة إنَّ الأوان قد آن للنظر فيما يأتي بعد حفظ السِلم. ورحبت باعتزام الأمين العام النظر في الآليات المناسبة التي ستفي الأمم المتحدة عن طريقها بالتزامها بالتحقق من التنفيذ الكامل لاتفاقات السلم[٦٧].

المقرر المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥: رسالة موجَّهة من الرئيس إلى الأمين العام

برسالة مؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن[٦٨] أعرب الأمين العام عن اقتناعه، بالنظر إلى التذمر المستمر من التقاعس عن تنفيذ بعض أجزاء اتفاقات السِلم، بأنَّ من الضروري بعد تسريح البعثة ذاتها، إيجاد آلية ما لمواصلة مسؤوليات التحقق ومهمة المساعي الحميدة التي كانت البعثة تقوم بها حتى الآن. واقترح اتخاذ ترتيبات لإنشاء فريق صغير لديه القدرة على القيام بمهام المساعي الحميدة. وللتحقق من تنفيذ النقاط المعلَّقة في اتفاقات السِلم، وضمان استمرار تدفق المعلومات الدقيقة الموثوق بها، من أجل إبقاء مجلس

---

٦٣ المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

٦٤ المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

٦٥ المرجع نفسه، الصفحة ١١.

٦٦ المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

٦٧ المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

٦٨ S/1995/143.

الأمن على عِلم بمجريات الأمور حسب اللزوم. وقال إنَّه سيكفل أن يستمر التعاون الوثيق مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السلفادور ليتسنى انتهاج نهج متكامل حقاً في مرحلة بناء السِلم بعد انتهاء الصراع. وقال إنَّ من الضروري للفريق أن يحتفظ بهوية مستقلة، نظراً لطبيعة مهامه ومسؤولياته السياسية، ونظراً لأن مهام التحقق والمساعي الحميدة تتطلب استقلالاً وحياداً قد تصعب مواءمتهما مع دور البرنامج الإنمائي كشريك للحكومة.

وبرسالة مؤرخة ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥[٦٩]، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأنَّ رسالته المؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، المتعلقة بالترتيب الذي اقترح الأخذ به عقب إنهاء مهمة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، قد عُرضت على أعضاء المجلس. وقد رحبوا باقتراحه الداعي إلى الاضطلاع بمسؤوليات التحقق ومهام المساعي الحميدة تحت سلطته، بالطريقة التي يقترحها.

المقرر المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٢٨): القرار ٩٩١ (١٩٩٥)

في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥، وعملاً بالقرار ٩٦١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قدَّم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً عن إنجاز وإكمال ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وعن طرائق انسحابها، وعن السُبل التي تكفل للأمم المتحدة أداء ما تبقى عليها من واجبات التحقق[٧٠]. ووصف أنشطة البعثة خلال الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥، وقيّم حالة تنفيذ مختلف جوانب اتفاقات السِلم. وذكر الأمين العام في التقرير أنَّ التحضيرات تجري لإنهاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. وستقوم الأمم المتحدة قريباً بإيقاف العمل في عملية نموذجية متعددة المهام من عمليات حفظ السِلم بعد ٤٥ شهراً من بدء بعثة رصد حقوق الإنسان الرائدة التي كانت في مرحلتها الأولية و ٣٩ شهراً من وقف إطلاق النار الرسمي الذي صحب الوَزْع الكامل. وقد تحقق الكثير، غير أنَّ هناك عدداً من الالتزامات التي ينبغي الوفاء بها. وهذه الالتزامات تتعلق بجوانب من اتفاقات السِلم ذات أهمية تجعل باستطاعتها التشكيك في عدم الرجوع عن عملية السِلم ككل ما دامت لم تتحقق. وأشار الأمين العام على وجه الخصوص في هذا الصدد إلى تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بنقل ملكية الأراضي وإلى برامج إعادة الإدماج الأخرى، والموافقة على التدابير التشريعية التي أوصت بها لجنة تقصي الحقائق، وتعزيز الشرطة المدنية الوطنية، والمحامي الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة القضائية، والنظام الانتخابي.

واستناداً إلى ذلك، ذكر الأمين العام أنَّه كان من الممكن تقديم مبررات قوية للإبقاء على البعثة بعد تاريخ انتهاء ولايتها. غير أنَّه أحجم عن تقديم توصية بهذا المعنى في ضوء المؤشرات الواضحة الصادرة عن أعضاء المجلس بأنَّه قد آن الأوان لإنهاء تلك البعثة. وبناءً على ذلك، قدَّم إلى المجلس في ٦ شباط/فبراير اقتراحه ترك فريق صغير للقيام بإجراء عمليات التحقق المتبقية والاضطلاع بمسؤوليات المساعي الحميدة في أعقاب انسحاب البعثة[٧١]. وشدَّد على الحاجة إلى إنشاء هذه الآلية والتأكد من أنها قادرة على الاضطلاع بمهمتها الشاقة البالغة الأهمية لتدعيم السِلم في السلفادور. وعندما عرض على المجلس ما ينتويه قُدمت تأكيدات بأنَّه سيُحرز تقدم كبير قبل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وقد تبرر التأخيرات التي حدثت بعد ذلك والصعوبات الجديدة ترك فريق أكبر حجماً.

وفي الجلسة ٣٥٢٨، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ودعا المجلس ممثلي إسبانيا والبرازيل والسلفادور وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجّه الرئيس (الجمهورية التشيكية) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة[٧٢].

وقال ممثل السلفادور إنَّ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تمثل عملية إدارة ناجحة تقوم بها الأمم المتحدة ومعَلماً تاريخياً للسلفادور وللأمم المتحدة. وذكَّر بأنَّه في عام ١٩٩٠، وصلت حرب السلفادور إلى نقطة حاسمة. ولكن توافر العزيمة لدى الطرفين والوساطة النشطة الفعّالة من جانب الأمم المتحدة أتاحا التوصل إلى الحل السياسي اللازم. وأثنى على جهود الأمين العام ومبادرته بالإبقاء على وجود رفيع المستوى وذي شأن حقاً في السلفادور. وقال إنَّ تنفيذ الجوانب القليلة المتبقية من اتفاقات السِلم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور المؤسسي، لا سيما الإصلاحات القضائية والانتخابية. ومن الآن فصاعدا، لم تعد المسألة سوى الوصول، من خلال اتفاقات السِلم، بالمسائل المحددة المتبقية إلى خاتمة سليمة، مثل منح الأراضي للمحاربين السابقين ومُلاك الأراضي بوضع اليد، والعمل بدرجة أقل من الإلحاح على تنفيذ الجدول الزمني الموضوع للجوانب التي لها طابع مؤسسي أكبر[٧٣].

وفي أثناء المناقشة، أشاد متكلمون آخرون بمساهمات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في عملية السِلم ولكنهم أعربوا عن قلقهم بشأن عدم الوفاء بعدد من الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقات السِلم. وشددوا على أهمية مواصلة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم

---

٦٩ S/1995/144.

٧٠ S/1995/220.

٧١ S/1995/143.

٧٢ S/1995/335.

٧٣ S/PV.3528، الصفحات ٧ إلى ٩.

المساعدة لعملية السِلم، وأعربوا عن تأييدهم لاقتراح الأمين العام الداعي إلى الإبقاء على فريق صغير للقيام بما تبقّى من مهام التحقق من تنفيذ اتفاقات السِلم، وكذلك لبذل المساعي الحميدة، بعد انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور[٧٤].

وقبل التصويت، ذكر ممثل الاتحاد الروسي أنَّ بلده يعلق أهمية كبيرة على حقيقة أنَّه في سياق الوجود المستمر للأمم المتحدة في السلفادور بعد انتهاء عملية حفظ السِلم روعي وضع نهج مشترك لتنفيذ المهام التي ينبغي القيام بها خلال مرحلة بناء السِلم بعد انتهاء الصراع. ولتحقيق ذلك ستكون هناك حاجة إلى التعاون الوثيق بين السلفادور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك مع الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية[٧٥].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٩١ (١٩٩٥)، وفي ما يلي نصه:

إنَّ مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة والبيانات التي أدلى بها رئيسه بشأن مسألة السلفادور،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥،

وقد نظر أيضاً في تقرير مدير شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥،

وإذ يدرك مع الارتياح أن السلفادور قد تحولت من بلد يمزقه النزاع إلى أمة ديمقراطية مسالمة،

وإذ يشيد بذكر الدول الأعضاء التي ساهمت بأفراد في البعثة،

وإذ يشير إلى رسالة الأمين العام المؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ ورسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥،

١ – *يشيد* بالإنجازات التي حققتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تحت إشراف الأمين العام وممثليه الخاصين؛

٢ – *يرحب* باستمرار التزام حكومة وشعب السلفادور بالمصالحة وتحقيق الاستقرار وتطوير الحياة السياسية في السلفادور؛

٣ – *يحث* حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وكل الجهات المعنية في السلفادور على التعجيل بخطى تنفيذ اتفاقات السِلم، وعلى العمل معاً على الوفاء بالالتزامات التي لم تُنفَّذ بعد، من أجل كفالة عدم الرجوع عن عملية السلم؛

٤ – *يكرر* نداءه إلى الدول والمؤسسات الدولية بأنَّ تواصل تقديم المساعدة إلى حكومة وشعب السلفادور في تعزيزهما للمكاسب التي حققاها في عملية السلم؛

٥ – *يؤكد* وفقاً للفقرة ٨ من القرار ٩٦١ (١٩٩٤)، أن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ستنتهي اعتباراً من ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

وبعد التصويت، ذكر ممثل الولايات المتحدة أنَّ نهاية العمل الاستثنائي لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ليست دليلاً على تناقص الاهتمام الدولي بل هي تصويت بالثقة في أنَّ شعب السلفادور يمكنه أن ينجز اتفاقات السِلم بدون الإشراف الدولي المباشر. ويحث القرار ٩٩١ الطرفين المتصارعين السابقين على التعجيل بجهودهما صوب التنفيذ الكامل للفصول المتبقية من اتفاق السِلم. وهما يتحملان مسؤولية رسمية عن ذلك. وسيواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة في هذه الجهود[٧٦].

ورحّب ممثل المملكة المتحدة باقتراح الأمين العام إنشاء فريق سياسي صغير ولكنه أوضح أنَّ هذا لا يمثل استمرارا لبعثة حفظ السِلم بل يشكِّل جزءًا من جهد أوسع من قِبَل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتوطيد الإنجازات التي حققتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وللمساعدة في إعادة بناء المؤسسات في السلفادور، ولمعالجة الاحتياجات الإنمائية للسلفادور[٧٧].

باء – الحالة في غواتيمالا

المقرر المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤: رسالة من الرئيس إلى الأمين العام

برسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ موجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن[٧٨]، أحال الأمين العام نص ''الاتفاق الإطاري لاستئناف عملية التفاوض بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي''، الموقَّع في مكسيكو في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤[٧٩]. في حضور مراقب الأمم المتحدة لعملية السِلم. وكان من بين التغييرات التي أُدخلت طلب الطرفين أن يعيّن الأمين العام ممثلا ليرأس جلسات المحادثات الثنائية، وهو طلب يعتزم الأمين العام قبوله. واتفق الطرفان أيضاً على أنَّه ينبغي أن يُطلب إلى الأمم المتحدة التحقق من تنفيذ جميع الاتفاقات التي يتوصلان إليها. وقد أوضح ممثل الأمين العام في اجتماع مكسيكو للطرفين أن طلبهما الأخير سيتطلب في حينه اتخاذ قرارات من جانب الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة التابعة للأمم

---

[٧٤] المرجع نفسه، الصفحتان ١ و ٢ (المكسيك)؛ والصفحتان ٣ و ٤ (كولومبيا)؛ والصفحتان ٤ و ٥ (إسبانيا)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (فنزويلا)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (البرازيل)؛ والصفحة ٩ (ألمانيا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (الصين)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (بوتسوانا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (نيجيريا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (هندوراس)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (إيطاليا).

[٧٥] المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

[٧٦] المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

[٧٧] المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

[٧٨] S/1994/53.

[٧٩] المرجع نفسه، المرفق.

المتحدة. غير أنَّه إذا نجحت المفاوضات المقبلة في التوصل إلى تسوية متفق عليها للصراع الدائر في غواتيمالا، فسيوصي الأمين العام بأنَّ توافق الأمم المتحدة على التحقق من تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة.

وبرسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤[٨٠]، أبلغ رئيس المجلس الأمين العام بما يلي:

يحيط أعضاء مجلس الأمن علماً مع التقدير برسالتكم المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ومرفقها، بشأن الاتفاق الإطاري لاستئناف عملية التفاوض بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي.

ويرحب أعضاء مجلس الأمن بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان ويعربون عن أملهم في أن يتم التوصل إلى تسوية مبكرة وعادلة للنزاع في غواتيمالا.

ويرحب أعضاء مجلس الأمن بأي رسائل أخرى عن التطورات المتعلقة بهذه المسألة.

---

[٨٠] S/1994/104.